

الفصل الثالث

المنظور السوسيولوجي في دراسة التغير الاجتماعي

مقدمة.

أولاً: النظريات المفسرة للتغير الاجتماعي.

ثانياً: تأثير التغير الاجتماعي على الأسرة/ موقف الاتجاهات
النظرية المعاصرة.

مقدمة:

تحتل دراسات التغير الاجتماعي مكاناً هاماً في حقل علم الاجتماع، سواء في بداياته الأولى، أو بالنسبة لظروفه الراهنة، وقد ذهب بعض علماء الاجتماع إلى أن المحاولات التي بذلها المفكرون الاجتماعيون خلال القرن التاسع عشر من أجل فهم أسباب ونتائج التغيرات الاجتماعية التي شهدتها المجتمع الأوروبي حينئذ تمثل البداية الحقيقية لعلم الاجتماع بمعناه الحديث، ولقد شهد ذلك القرن محاولات جادة عديدة لصياغة نظرية في التغير الاجتماعي والكشف عن القوانين المختلفة التي تحكم حركة المجتمعات، ولا شك إن التطورات التي شهدتها المجتمع الغربي وأهمها نمو المراكز الحضرية، واتساع نطاق التصنيع وانتشار الأفكار الليبرالية كان لها أكبر الأثر في دفع علماء الاجتماع نحو تقديم تحليل سوسيولوجي للتغير.

هذا وقد حققت دراسات التغير الاجتماعي خطوات مشجعة خلال السنوات الأخيرة، فلم يعد التغير ظاهرة مرضية تصيب المجتمعات، وإنما أصبح ظرفاً ضرورياً يتعين على المجتمع مواجهته إذا ما أراد الاستمرار والبقاء، ويبدو الآن أن هناك قدراً من الاتفاق بين علماء الاجتماع حول بعض القضايا، من ذلك مثلاً أن التغير الثقافي والاجتماعي ظاهرة مقررة دائمة الحدوث، وأن تأثيراته قد أصبحت واسعة النطاق بفضل التطورات التي طرأت على وسائل الاتصال الجماهيري، وأن التفاعل بين طرفين أو أكثر هو شرط أساسي لحدوث التغير، كما أن هذا القدر من الاتفاق بين علماء الاجتماع يحمل إمكانية المزيد من الاتفاق على قضايا أخرى كثيرة تتضمنها دراسات التغير الاجتماعي⁽¹⁰⁰⁾.

وقد كشف علماء الاجتماع عن أثر التغيرات الاجتماعية على الإنسان حتى أصبح الإنسان المعاصر أطول عمراً وأقل أمناً وأصبحت مستويات المعيشة أكثر ارتفاعاً وأقل استقراراً وأصبحت الدول أكثر استقلالاً لكنها مهددة بالتدمير الشامل، وقد اتفقت

(100) محمد الجوهري وآخرون: دراسات في التغير الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1992، ص2.

الدراسات على أن التغير السريع قد حطم المصالح والروابط والإيديولوجيات القديمة، وبقدر ما نجحت هندسة الإنتاج وإدارة هذا الإنتاج في رفع الكفاية الإنتاجية والبرمجة الرأسمالية إلا أنها فشلت في مواجهة المخاطر الاجتماعية. ذلك لأن الرأسمالية ركزت كل جهودها على تطوير وسائل الإنتاج المادية ورفع الكفاية الإنتاجية لرأس المال المادي والبشري وأهملت تماماً الجوانب الإنسانية⁽¹⁰¹⁾.

هذا وتتوقف درجة تأثير فاعلية التغير الاجتماعي على العوامل والأسباب التي ساهمت في إحداثه من جهة وكذلك على القوى التي استدعت ضرورة حدوث هذا التغير الاجتماعي من جهة أخرى⁽¹⁰²⁾.

وسوف يتناول هذا الفصل بالتحليل النظريات السوسيولوجية الأساسية المفسرة للتغير الاجتماعي، بالإضافة إلى إسهامات بعض الاتجاهات النظرية المعاصرة، كالاتجاهات المحافظة، والاتجاهات النقدية واتجاه ما بعد الحداثة من حيث دراساتها لموضوع التغير الأسري، حيث أن ظاهرة الطلاق بين حديثي الزواج وهي نقطة الانطلاق الأساسية لهذا البحث تعد انعكاساً لما طرأ على الأسرة من تغير في الآونة الأخيرة.

(101) سامية خضر صالح: دراسات سوسيولوجية معاصرة، مرجع سابق، ص 23.

(102) سامية خضر صالح: المشاركة السياسية للمرأة وقوى التغير الاجتماعي (التعليم، العمل، الوضع الاجتماعي)، الجزء الأول، ط2، مكتبة الأنجلو المصرية، 2004، ص 63.

أولاً- النظريات المفسرة للتغير الاجتماعي:

لقد ارتبطت نظريات التغير الاجتماعي التي عرفت حتى اليوم ارتباطاً وثيقاً بالتغيرات الفلسفية للتاريخ، ورغم تعدد هذه النظريات وتصنيفاتها، إلا أنه يمكن أن نميز بين نوعين منها:

- 1- النظريات التطورية أو الخطية، وهي النظريات التي تقول بسير حركة المجتمع في خط واحد، ومن أهمها نظريات أوجست كونت، هربرت سبنسر، هوبهوس، وكارل ماركس.
- 2- النظريات الدائرية، وهي النظريات التي تقول بسير حركة التاريخ في اتجاه دائري، حيث تدور العجلة مرة واحدة أو تتعدد الدورات ، ومن أهمها نظريات ابن خلدون، شبنجلر توينبي، وسوروكين⁽¹⁰³⁾.

1- النظريات التطورية:

سيطرت النظرية التطورية على الفكر السوسيولوجي خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وتعد من أهم النظريات المبكرة التي تناولت موضوع التغير الاجتماعي، ولكن منذ عام 1920 بدأ الاهتمام بالتحليل المنظم للأنساق الاجتماعية، وكذلك باختبار الاتجاهات الاجتماعية والديموقراطية الواسعة النطاق، وذلك فضلاً عن الفحوص التي أخذت عن المحددات الاجتماعية للسلوك⁽¹⁰⁴⁾.

فمنذ منتصف القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الأولى كان علم الاجتماع ينظر للتغير الاجتماعي باعتباره تقدماً أو تطوراً، ويمكن أن نجد بعض المحاولات الأولى في هذا الاتجاه في النظريات التطورية الكبيرة التي وصفها كل من "أوجست كونت" و"هربرت سبنسر"، و"هوبهوس" في علم الاجتماع، و"تاليلور" و"ويسترمارك" في الأنثروبولوجي، وكان المفهوم العام عند هؤلاء العلماء ببساطة هو أن كل المجتمعات في كل مجالات الحياة الاجتماعية تمر في مراحل متشابهة من التطور، وتتحرك من الأبسط إلى الأقل تعقيداً إلى الأقل اختلافاً ثم إلى المراحل المعقدة والمختلفة التي تبلغ أوجها في

(103) محمد الجوهري وآخرون: ميادين علم الاجتماع، دار المعارف، القاهرة، ط4، 1976، ص 338.

(104) مريم أحمد مصطفى وآخرون: التغير ودراسة المستقبل، مرجع سابق، ص 89.

وتتطلب تلك النظريات في مجملها من افتراض أساسي مؤداه أن كل المجتمعات تتغير من الشكل البسيط إلى الأشكال الأكثر تعقيداً في خط مستقيم من التطور، حيث عكست هذه النظريات ادعاءات أو افتراضات هذا الوقت، والتي تؤكد على أن كل مرحلة متعاقبة تكون أفضل من سابقتها، وأن المجتمع الذي يعد مجتمعاً كاملاً هو الذي يستطيع أن يحرز في الماضي المرحلة الوضعية⁽¹⁰⁶⁾.

ومفهوم التطور الاجتماعي بهذا المعنى مشتق مباشرة من نظريات التطور البيولوجي التي أوضحت بقوة تأثير فلسفة التاريخ على علم الاجتماع، وقد عقد "سبنسر" في مؤلفاته الشهيرة مناظرة بين المجتمع والكائن الحي، وبين النمو الاجتماعي والنمو

العضوي، وقد تأثر في هذا بالنظرية الداروينية في النشوء والارتقاء والآلية التي يحدث بها التطور، فالمجتمعات في رأيه تتطور بطريقة تلقائية من حالة يعمل فيها الناس نفس النوع من العمل إلى حالة من التخصص والتعاون⁽¹⁰⁷⁾.

إلا أن النظرية التطورية لم تتوقف على نظرية "دارون" بل ظهر منظرين آخرين اتخذوا من المدخل التطوري منطلقاً نظرياً لهم، وإن كانوا قد اختلفوا فيما بينهم في العديد من الجوانب، فـ "أوجست كونت" August Conte قد نظر إلى المجتمع باعتباره كلاً عضوياً تبدو حقيقته الهامة في اعتماد أجزائه على بعضها البعض، ولفهم تلك الحقيقة الهامة لابد من تطبيق أساليب البحث العلمي على المجتمع باعتباره ظاهرة طبيعية، وجزءاً من الطبيعة ذاتها، ورأي أنه بالإمكان تطبيق أساليب البحث العلمي المستخدمة في مجالات العلوم الطبيعية في مجالات علم الاجتماع⁽¹⁰⁸⁾.

(105) سناء الخولي: التغير الاجتماعي والتحديث، مرجع سابق، ص ص 3: 4.

(106) مريم أحمد مصطفى وآخرون: التغير ودراسة المستقبل، مرجع سابق، ص 89.

(107) سناء الخولي: التغير الاجتماعي والتحديث، مرجع سابق، ص ص 4.

(108) Robert, L. sutherland and others; "Introductory sociology" , six Edition, U.S.A: J.B. Lippincott co., 1961, p.374.

كما نظر "كونت" أيضاً إلى المجتمع على أنه يمر بثلاثة عهود أو مراحل مختلفة غير عنها في قانونه الشهير بقانون "الحالات الثلاث" ليوضح لنا المراحل التي مر بها الفكر الإنساني حتى بلغ تلك المرحلة الراهنة، حيث تشير هذه المراحل إلى تقدم أو تطور تدريجي يوضح التغير الاجتماعي الذي مرت به المجتمعات الإنسانية وهذه المراحل هي: المرحلة اللاهوتية والعسكرية، التي تسيطر عليها الثقافة الخارقة للطبيعة والفتوحات العسكرية والعبودية التي تمثل الأهداف الرئيسية لتلك المرحلة، والمرحلة الميتافيزيقية والشرعية وهي المرحلة التقليدية التي يفسر الفكر الإنساني فيها كل الظواهر من خلال أفكار ميتافيزيقية مجردة، المرحلة الثالثة والأخيرة هي المرحلة العلمية والصناعية، والتي تحل فيها الوضعية محل التأمل الديني، والصناعة الحربية محل الإنتاج الاقتصادي السلمي كأهداف رئيسية تسيطر على التنظيم الاجتماعي⁽¹⁰⁹⁾ وقد رأى "كونت" أن هذه المراحل الثلاث من التغير تتبع كل منهما الأخرى، كما أن المرحلة اللاحقة تصحح أخطاء السابقة، إلا أن المرحلة الأخيرة نهائية وحتمية، بمعنى أنها تمثل النقطة النهائية للتطور أو التغير الاجتماعي، حيث تمثل الطبيعة أهم الأسباب المفسرة لكل الظواهر⁽¹¹⁰⁾.

وقد وافق "كونت" علماء الاقتصاد السياسي على أن تقسيم العمل يهدد المعتقدات الأخلاقية السائدة التي ينهض عليها النظام، ومع ذلك فإن الأمر في نظره يتطلب إيجاد أشكال تنظيمية متطورة وقواعد أخلاقية سائدة تتلاءم مع الواقع الصناعي الجديد⁽¹¹¹⁾. كما يرى أيضاً وهو بمعرض حديثه عن التغير أن المجتمع يعرف من خلال الأنساق الفرعية والعامة، بمعنى أن تصور المجتمع كبنيان تتوقف درجة الكمال فيه على الاتساق بين المدخلات والمخرجات. وبذلك يكون قد تحول من التأكيد على وظيفة معيارية تعتمد على دور القيم في المجتمع إلى وظيفة سيبرنطية تعتمد على تنظيم المجتمع والتغذية

(109) مريم أحمد مصطفى وآخرون: التغير ودراسة المستقبل، مرجع سابق، ص 91: 92.

(110) المرجع السابق، ص 92.

(111) سمير نعيم أحمد: النظرية في علم الاجتماع، دراسة نقدية، دار المعارف، ط2، القاهرة، 1979، ص ص 87: 90.

المرتدة والتسيير الذاتي حتى يبدو المجتمع وكأنه في النهاية نسق تلقائي⁽¹¹²⁾.

وهكذا رغم أن نظرية "أوجست كونت" تضمنت "الاستاتيكا الاجتماعية"، و"الديناميكا الاجتماعية"، أو ما يطلق عليه علماء الاجتماع اليوم "البناء الاجتماعي" و"التغير الاجتماعي"، إلا أن اهتمامه الأساسي كان توضيح ديناميات التقدم الاجتماعي، مستهيناً بالفوضى الاجتماعية والفكرية في عهده، وقد كان يرى أن المجتمعات الأوروبية وخاصة فرنسا في مستهل حقبة اجتماعية جديدة تمثل ذلك الوضع.

وعلى الرغم من أن تحليل "كونت" لتأثير المعرفة العلمية الحديثة، ما زالت له بعض القيمة، وكذلك مناقشته لخصائص المجتمع الصناعي وتأثيرها على انتشار الحرب، إلا أن نظريته تعرضت لعدة انتقادات منها، تأكيد هذه النظرية على الطابع الحتمي للتاريخ، فضلاً عن مضامينها الشمولية، كما أن ادعاؤها باكتشاف قوانين التطور الاجتماعي، لم تؤيده أية شواهد تفصيلية تؤكد على وجود تطابق وثيق بين حالة المعرفة وبين نمط البناء الاجتماعي⁽¹¹³⁾.

أما نظرية "هربرت سبنسر" Herbert Spencer في التغير الاجتماعي فقد كانت أكثر شمولاً في بعض جوانبها، وكانت مبنية على بيانات أمبيريقية أكثر كفاءة من تلك التي استعان بها "كونت"، وقد أدرك "سبنسر" بشكل أكمل تعدد وتنوع العوامل الداخلة في إحداث التغير الاجتماعي، وكذلك صعوبات بيان التطور في كل مجتمع على حدة، وقد لاحظ فيما يتعلق بالموضوع الأخير أنه على رغم أن التطور أمر حتمي لا مفر منه إذا أخذنا جميع أنواع المجتمعات على الجملة، إلا أنه لا يمكن أن يعتبر حتمياً في كل مجتمع على حده أو ممكناً فعلاً⁽¹¹⁴⁾.

ويرى "سبنسر" أنه إذا كان بناء الكائن العضوي يتغير تبعاً لتغير الظروف

(112) A general Theory of Action, (2) Parsons, T, and shils (EDS) towar, New York., 1951.

(113) Robert, L. Sutherland and Others, op. cit., p. 374.

(114) محمد الجوهري وآخرون: التغير الاجتماعي، دار المعارف، القاهرة، ط1، 1982، ص 158.

الطبيعية والبيئية، فكذلك يكون تغير المجتمع، فالمجتمع شأنه شأن أي كائن حي، في بداية تطوره تكون أعمال الناس فيه متشابهة مما يؤدي إلى حالة من التجانس والتماثل، ثم تأخذ الحياة في التطور والارتقاء وظهور الفروق الفردية بين الأفراد، فينتقل الناس من البساطة والأعمال المتشابهة إلى حالة من التخصص وتقسيم العمل التي تستدعي التعاون فيما بينهم، واعتماد كل منهم على الآخر فيتطور المجتمع بذلك إلى حالة من اللاتجانس⁽¹¹⁵⁾.

حيث أكد "سبنسر" على تطور المجتمع الإنساني من البسيط إلى المعقد أو من حالة التجانس التي يسودها المجتمع العسكري الذي يتكامل أو يتجانس من خلال القوة والقهر إلى حالة اللاتجانس التي يتحول خلالها المجتمع إلى المرحلة الصناعية التي تتسم بالتمايز والديمقراطية والعلاقات الطوعية، أو بمعنى آخر انتقال المجتمع من حالة التكامل إلى عملية التمايز، ويبدو ذلك واضحاً عندما ذهب "سبنسر" إلى القول بأن المجتمع المركب هو الذي انبثق عن المجتمع البسيط، ومركب المركب من المركب، ومركب مركب المركب من مركب المركب⁽¹¹⁶⁾.

وقد أوضح "سبنسر" أنه يمكن استعارة القوانين الخاصة في مجال علم الحياة وتطبيقها في المجال الاجتماعي ويعتبر بذلك أفضل ممثل للمذهب العضوي، حيث أكد في أكثر من موضع من كتابه "مبادئ علم الاجتماع" على أن التطور الاجتماعي للإنسان ما هو إلا امتداد للتطور ما فوق العضوي والذي هو بدوره استمرار للتطور العضوي، كما رأى في إطار تحليله للمجتمع ومماثلته بالكائن العضوي أن التطور يصيب الكائن العضوي، وكذلك المجتمع في البناء والوظيفة معاً، فالكائنات الدنيا تكون الاختلافات بين أجزائها بسيطة، ولكنها تأخذ في التمايز والتضاعف عن الكائنات العليا، كذلك المجتمع البسيط الذي يربط بين أفراده روح الأسرة الواحدة،

(115) Stanislav Andreski, Herbert Spencer, Michael Joseph, LTD, great Britain, 1972, PP. 108: 109.

(116) مريم أحمد مصطفى وآخرون: التغير ودراسة المستقبل، مرجع سابق، ص 94.

كالعشيرة، والقبيلة، والقرية، يكون هناك تماثل بين أفرادها، كما تتماثل المجتمعات البسيطة مع بعضها البعض من حيث البناء والوظيفة، فعندما يأخذ المجتمع البسيط في التطور فإنه يصبح أكثر تمايزاً وتعقيداً، وتتضح الوحدات السياسية والاقتصادية والقانونية والدينية ... الخ، وتصبح لكل منها وظيفة خاصة، وتلك الوظائف تؤدي في النهاية إلى الوظيفة العامة للمجتمع، أي أن وحدات الكائن الاجتماعي في تركيبها ووظائفها تقوم على نوع من التكامل والاعتماد المتبادل فيما بينها⁽¹¹⁷⁾.

كذلك فقد أوضح "سبنسر" في مواضع متفرقة من كتاباته أن كل مجتمع لا يشبه الآخر كما يذهب أولئك الذين شوهوا أفكاره، حيث أكد أن هناك فروقاً بين المجتمعات ترجع إلى الاضطرابات التي تتدخل في خط التطور المستقيم⁽¹¹⁸⁾.

ويرى بعض العلماء أن "سبنسر" كان أكثر واقعية في تفسيره لظاهرة التغير الاجتماعي، حيث رأى أن التغير يرجع إلى عدة عوامل بعضها داخلية تتعلق بالتكوين الفعلي لأفراد المجتمع، وبعضها خارجية تتمثل في البيئة المحيطة، بينما يرفض البعض الآخر نظريته، وذلك لأن تحليله للتغير الاجتماعي يعتمد في النهاية على نظرية رفضت منذ وقت طويل في التطور الشامل، والتي ترى أن هناك انتقالاً شاملاً من حالة تجانس مطلق وغير مستقر إلى حالة لا تجانس محدد ومستقر، كما أنه لم يبين كيف يمكن ترتيب المجتمعات التي درسها ترتيباً منهجياً على أساس تسلسل تطوري⁽¹¹⁹⁾.

وقد انضم "مورجان" Morgan في مؤلفه العهد القديم إلى هذه المدرسة حيث يرجع التطور إلى التغير الإنساني الذي يعزى إلى تطور المقدرة العينية في استغلال الموارد الطبيعية، حيث انتقل الإنسان من المرحلة البدائية التي كان يحياها في الغابة

(117) Stanislon Andreski, Herbert Spencer, Op., Cit., P. 110.

(118) نيقولا تيماشيف: نظرية علم الاجتماع، طبيعتها وتطورها، ترجمة محمود عودة وآخرون، دار المعارف، القاهرة، 1978، ص 74.

(119) محمد الجوهري وآخرون: التغير الاجتماعي، مرجع سابق، ص 158.

حيث اتخذ من الثمار والنباتات البرية طعامه إلى المرحلة الحالية حيث صور التقدم المادي والصناعي والفكري والطبيقي، فالحياة الإنسانية تتطور نحو الارتقاء ولكنها تعود إلى الانحلال عند بلوغها نقطة معينة من التطور كما يرى "سبنسر"⁽¹²⁰⁾.

وقد تأثر "هوبهوس" Hob House تأثراً كبيراً بكل من كونت وسبنسر، إلا أن نظريته في التغيير الاجتماعي قد وضعت بطريقة أكثر صرامة، كما أن استخدامه للبيانات التاريخية والأنثروبولوجية كان أكثر علمية وأكثر نقدية، وقد أخذ عن "كونت" فكرة أن تطور العقل الإنساني كان هو العامل الحاسم في التطور الاجتماعي، إلا أنه لم يقبل وضعية كونت القاطعة، واستطاع أن يدعم عرضه للنمو العقلي بنظرية سيكولوجية أكثر صحة، وهكذا يقول بوجود خمس مراحل في التاريخ الفكري للبشرية، ويشعر في توضيح نمو الترشيد في كل مجالات الفكر، رافضاً مقابلة "كونت" الساذجة بين اللاهوت والميتافيزيقا والعلوم، ويدين "هوبهوس" "كونت" بمنهج دراسة النمو في بعض مجالات النشاط الاجتماعي خلال التاريخ البشري ككل، وليس نمو مجتمعات معينة أو أنماط معينة من المجتمعات⁽¹²¹⁾.

وقد أخذ "هوبهوس" عن "سبنسر" فكرة التطور الاجتماعي أو النمو الاجتماعي كعملية زيادة الحجم، والتعدد والتباين الداخلي، وهكذا نجد أن مفهومه عن التغيير الاجتماعي هو أن تطور العقل يؤدي إلى تطور اجتماعي، وأنه يمكن اعتبار هذا التطور تقدماً دائماً، طالما أن تطور العقل ينطوي على تطور الأفكار الأخلاقية تجاه المثل الأعلى لأخلاق رشيدة من شأنه أن يؤدي إلى تغيير النظم الاجتماعية الرئيسية⁽¹²²⁾.

ويعتبر كتابه "النمو الاجتماعي" من أهم كتاباته من وجهة نظر علم الاجتماع الأميريقي، حيث حاول فيه صياغة معايير موضوعية للنمو التطوري للمجتمعات

(120) A, Ponslom, The Analyses of Social change, Recnsidered a sociological study, IV. Mouton, 1952, p.32.

(121) محمد الجوهري وآخرون: التغيير الاجتماعي، مرجع سابق، ص 159.

(122) المرجع السابق، ص ص 159 : 160.

الإنسانية، كما أكد على أهمية التجانس في نمو المجتمع في جميع مجالاته، لا على أساس عضوي كما تزعم النظريات البيولوجية، وإنما على أساس النشاط الحيوي، مع إبعاد كل المؤثرات التي تعرقل هذا النمو، ثم توصل إلى ضرورة وجود قانون للاطراد في عملية النمو، كما ناقش "هوبهوس" تطور المجتمعات ووجد أنها في تتابعها تمر بثلاث مراحل هي: تطور المجتمعات البدائية، حيث وجد أن العامل الاقتصادي هو أساس تطور تلك المجتمعات وبالتالي تباينها، ولم يرى أن هناك تأثيراً ملموساً للذكاء الإنساني في تطور المجتمعات في تلك المرحلة، وتطور المجتمعات المدنية القديمة، حيث ظهر أثر معرفة الإنسان للكتابة واستخدام العقل في حل مشكلات الحياة، والسيطرة على بعض معوقات النمو، وتطور المجتمعات الحديثة، حيث ازدادت المعرفة الفعلية وتمت تطبيقاتها بصورة واضحة في شتى مجالات الحياة، كما ظهرت بعض أشكال من الحرية السياسية، ومبادئ المساواة بين المواطنين، والتي كانت علامة على تقدم تلك المجتمعات⁽¹²³⁾.

كما توصل "هوبهوس" من دراسته إلى أن هناك نوعاً من الاطراد بين تقدم المعرفة والسيطرة على قوى الطبيعة المادية من جهة وبين بناء المجتمعات وتقدم النظم الاجتماعية فيها من جهة أخرى⁽¹²⁴⁾.

وأوجه النقد الرئيسية التي يمكن أن توجه إلى "هوبهوس" هي أنه لم يحاول القيام بدراسة مفصلة لعملية معينة من عمليات التغير الاجتماعي، كما أن ربطه بين التطور في المعتقدات الدينية والأخلاقية وبين التغير في النظم الاجتماعية لا يمكن اعتباره قانوناً عاماً، فالتغير قد يحدث أولاً في النظم الاجتماعية ثم ينعكس على المعتقدات الدينية والأخلاقية، بالإضافة إلى أن ربطه التغير الاجتماعي بالتطور العقلي قد لا يتفق مع واقع الحياة الاجتماعية في أمور كثيرة، حيث يكون للعناصر المادية في

(123) L. T. Hob House, Social Development, its Nature and Condition, George Allen and Unuvion LTD. London, PP.17 : 31.

(124) Ibid, P. 31.

بعض المجتمعات أثر كبير في التغيرات الاجتماعية التي تحدث فيها.

أما نظرية "كارل ماركس" Karl Marx المادية التاريخية، أو المادية الجدلية فتعتبر من أهم النظريات التطورية على الإطلاق، والفلسفة التي تقوم عليها هذه النظرية مادية، وهي تشكل أساس علم الاجتماع عنده، فالمادة في رأيه هي التي توجد فقط، أما الوعي والشعور فظاهرة لاحقة⁽¹²⁵⁾. حيث تشكل الطبيعة والمجتمع والإنسان بنظر الماركسية وحدة جدلية مترابطة إذ "ليس في الكون غير المادة المتحركة، وأن هذه الحركة هي دياكتيكية خالدة ليس من أمر نهائي مطلق مقدس أمامها، فهي تبين الزوال الملازم لكل شيء وفي كل شيء ليس ثمة شيء في نظرها غير حركة الصيرورة والفناء، حركة التصاعد أبداً من الأدنى إلى الأعلى"، ومن هنا كانت المادية الديالكتيكية، والمادية التاريخية وجهين لصورة واحدة، هي صورة تفسير العالم ثورياً، أي تحويله⁽¹²⁶⁾.

وقد أثارت نظرية "كارل ماركس" في التغير الاجتماعي الكثير من الاهتمام، فهي تقوم على أساس أن أسلوب الإنتاج بما يحتويه من تكنولوجيا وعلاقات اجتماعية ناشئة عنه يمثل البناء التحتي الذي يقوم عليه البناء الفوقي المكون من النظم الأخرى سياسية ودينية وعائلية وعندما تتقدم التكنولوجيا تظهر أساليب إنتاج جديدة. ومن ثم تنشأ بالتالي طبقات جديدة تستخلص لها القوة الاقتصادية والسياسية من الطبقات الحاكمة القائمة فعلاً. كما يرى "ماركس" أن تاريخ كل الطبقات القائمة يمثل تاريخ الصراع الطبقي. حيث يحدث التماسك الاجتماعي لطبقة جديدة⁽¹²⁷⁾.

وقد يكون من المفيد هنا عرض النص التالي "لماركس" حين يقول "تشكل قوى الإنتاج البناء الاقتصادي للمجتمع الذي يعد الأساس الحقيقي الذي ينهض عليه البناء

(125) نيقولا تيماشيف: نظرية علم الاجتماع، طبيعتها وتطورها، مرجع سابق، ص 85.

(126) محمد أحمد الزغي: التغير الاجتماعي بين علم الاجتماع البرجوازي وعلم الاجتماع الاشتراكي، مرجع سابق، ص 99.

(127) سامية خضر صالح: دراسات سوسيولوجية معاصرة، مرجع سابق، ص 21.

الفوقي القانوني والسياسي ذلك البناء الذي يعبر عن أشكال محددة من الوعي الاجتماعي. إن أسلوب إنتاج الحياة المادية هو الذي يحدد مسار الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية"⁽¹²⁸⁾.

والحياة الاجتماعية في نظر الماركسية لا تعدو أن تكون شكلاً خاصاً من أشكال حركة المادة، وهي بالتالي تحتوي في ذاتها دوافع وأسباب ومصادر التطور، وتفسر قوانين وحدة وصراع المتضادات، ونفي النفي، والانتقال الطفروي من الكم إلى الكيف، فلسفياً، قوانين النضال الطبقي في المجتمع المقسم إلى طبقات متناحرة، والانتقال من تشكيله اجتماعية - اقتصادية إلى تشكيله متقدمة أخرى⁽¹²⁹⁾.

وعلى الرغم من وقوع "كارل ماركس" أساساً في النظرية التطورية التي تنادي بأن المجتمعات تتحرك تجاه حالة أفضل، إلا أنه يعتقد أن هذه العملية التي عن طريقها تتغير المجتمعات وتتطور تكون من خلال الصراع الذي ينحصر أساساً في المجال الاقتصادي، أو بعبارة أخرى يؤكد كل من "ماركس" و "إنجلز" في بيان الحزب الشيوعي أن التاريخ الكلي للمجتمعات هو تاريخ الصراع الطبقي، ومن ثم يرى "ماركس" أن السبب الرئيسي للتغير إنما يكمن في إنتاج الصراع في المجتمع عن طريق تأثير التنافس الاقتصادي للطبقات الاجتماعية المختلفة، ففي الأزمنة المبكرة كان الصراع بين ملاك الأرض الأغنياء، والعبيد أو الفلاحين، وبين الطبقة الرأسمالية الصناعية والعمال في المجتمعات الصناعية، فالمجتمع دائماً في حالة ديناميكية والطبقة في حالة مستديمة من التغير التي تقودها في نهاية المطاف إلى نظام اجتماعي جديد (المرحلة الشيوعية)⁽¹³⁰⁾.

(128) Marx, A contribution of the critique of political economy, Moscow, 1971, p. 214.

(129) محمد أحمد الزغبى: التغير الاجتماعي بين علم الاجتماع البرجوازي وعلم الاجتماع الاشتراكي، مرجع سابق، ص 99: 100.

(130) مريم أحمد مصطفى وآخرون: التغير ودراسة المستقبل، مرجع سابق، ص 117: 118.

وهكذا فإن "ماركس" في معالجته للمجتمع الرأسمالي وقضايا التغير والتحول لم يسلم بالقضية المجردة التي مؤداها أن الصراع يؤدي بالضرورة إلى التفكك ذلك لأنه كان واعياً بأن التوازن يمكن أن يتحقق من خلال التنظيم والقيادة والإيديولوجيا، غير أن التوازن عند "ماركس" هو توازن قلق لأنه يتضمن في داخله عناصر التناقض والصراع. وفي هذا السياق يظهر دور الصراع الطبقي في إحداث التغير الاجتماعي ويمثل ذلك تهديداً للمجتمع البرجوازي حتى يصل لأقصى مداه في الثورة الطبقة⁽¹³¹⁾. والإيديولوجيا طبقاً للتصور الماركسي تمثل انعكاساً للظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية السائدة في مجتمع معين. ذلك أن الأساس المادي يخلق بالضرورة بناءً مؤقتاً مؤلفاً من أفكار وقيم ومثل ونظم. والإيديولوجيا بهذا المعنى تجعل من الممكن التعرف على كل جوانب التشويه والتضليل والوعي المزيف التي تسود حياة المجتمع⁽¹³²⁾.

ومن هنا تستقر القوى الحقيقية الدافعة للتغير بالنسبة للماركسية في الأسس الاقتصادية للمجتمع. إذ يقال إن مستوى القوى المنتجة في مجتمع معين من شأنه أن يحدد المستوى العام للثقافة، والمعرفة، والإيديولوجيا، فالأولوية للتغيرات التي تقع في الأساس الاقتصادي. وهي تعتمد على القوانين العلمية ذات الطبيعة السببية والحتمية والأولوية للتغيرات الاقتصادية من حيث الزمن والأهمية، ثم تتبعها التغيرات في البناء الفوقي. وتتصل فاعلية التغيرات في البناء الفوقي بالأفكار كالدين والقانون والفكر والنظرية. فهي مجرد انعكاسات للتغيرات في الأساس. فالنظام الاقتصادي صارم فيما يتعلق بطبيعة ومعدل التغير في أفكارنا⁽¹³³⁾.

ولقد أسهم "ماركس" إسهاماً كبيراً فيما يتعلق بالتغير الاجتماعي وصلته بالطبقة الاجتماعية. حيث أشار علماء الاجتماع في الغرب إلى أن الطبقة العاملة قد توحدت

(131) Banks, J, Marxist sociology inaction Faber, and Faber, 1970, p. 76 FF.

(132) Marx, K Acontribution of the critique of political economy, Op., Cit., p. 213.

(133) محمد الجوهري وآخرون: التغير الاجتماعي، مرجع سابق، ص 25.

مع المجتمع الرأسمالي من خلال تعميق الممارسات الديمقراطية على المستويين المحلي والقومي وارتفاع مستويات المعيشة وتحقيق الرفاهية الاجتماعية، ويبدو أن هذه التطورات هي التي دفعت العلماء إلى القول بأن الرخاء الاقتصادي الذي تحقق في المجتمعات الرأسمالية الصناعية قد شكل عقبة أساسية حالت دون ظهور وعي سياسي طبقي متطور⁽¹³⁴⁾.

والطبقة عند "ماركس" لا تتحدد في ضوء ظروف العمل أو الدخل أو الاستهلاك، بل تتحدد أساساً في ضوء نمط الإنتاج. ولقد عبر "ماركس" عن ذلك بوضوح حين قال: "عملت الصناعة الكبيرة الحجم على ضم جماعات من العمال في حيز محدود ووصلت بينهم حتى شكلوا طبقة محددة في مواجهة الرأسماليين" ومن خلال عملهم في ظروف متشابهة يتحد هؤلاء العمال مع بعضهم البعض ليشكلوا طبقة بذاتها، أما المصالح التي يدافعون عنها فهي مصالح طبقية⁽¹³⁵⁾.

ونستخلص من ذلك أن تصور "ماركس" للوعي الطبقي وعلاقته بالتغير الاجتماعي هو تصور جدلي، ذلك لأن الوعي ينشأ ويتدعم من خلال الصراع الذي يتخذ أشكالاً عديدة تبدأ بتكوين النقابات العمالية والقيام بالإجراءات لتنتهي بمواجهة سياسية مباشرة مع الطبقة الحاكمة⁽¹³⁶⁾.

ولقد أكد "ماركس" أن الطبقة الحاكمة تصبح طبقة حقيقية إذا ما اتخذت الشكل الذي يضمن لها الممارسات الطبقية، كما أوضح أيضاً أن البروليتاريا تتمتع بجانب هام من جوانب القوة وهو ضخامة عددها، وإنها بتنظيمها واعتمادها على المعرفة تستطيع تحقيق أهدافها الثورية، وتصبح قادرة على إحداث التغير⁽¹³⁷⁾.

(134) Lukas, G, history and classconsciousness, Merlimpress, Moescow, London, 1971, PP. 90: 93.

(135) Marx, K., The Poverty of Philosophy, Moescow, n, d, 1968, P. 173.

(136) Parkin, Ficlassine quality and political order., Moe Giddon press, London, 1971.

(137) Avon, R, progress and Disillosion, London, 1968. P. 11.

غير أن النقابات العمالية على وجه الخصوص في المجتمعات الصناعية الحديثة قد أصبحت تلعب دوراً بارزاً في ارتباط أعضائها بالنظام السياسي والدفاع عنه في معظم الأحيان⁽¹³⁸⁾.

وجدير بالذكر أن هذا الموقف لم ينبع من ظروف صراعية بقدر ما ينبع من التحام بين أيديولوجيا الطبقة المسيطرة من ناحية والأفكار الإصلاحية التي تبنتها التنظيمات العمالية من ناحية أخرى، وهنا لا تكون القضية مجرد التوازن في مقابل الصراع. ذلك لأن الصراع يظل قائماً في إطار بناء اجتماعي مستقر⁽¹³⁹⁾.

ومن الحقائق المقررة أن تصور "ماركس" للواقع الاجتماعي كان تصوراً دياكتيكياً وشجع على ذلك ظهور محاولات فكرية اتخذت من الديالكتيك وسيلة لفهم علاقة الإنسان بالمجتمع. والجوهر الحقيقي للديالكتيك يتمثل في التحول والتغير من خلال التناقضات ثم الانتقال والتطور من مرحلة إلى أخرى أكثر تعقيداً عن طريق الصراع بين الأضداد وإن الوجود الاجتماعي هو الذي يحدد الوعي الاجتماعي⁽¹⁴⁰⁾.

وقد ذهب "ماركس" إلى أن فهم أي نظام اجتماعي يتطلب بالضرورة معرفة ظروف وجوده وأنماط تفاعلاته وضروب نشاطاته أو بعبارة أخرى موقعه التاريخي المحدد، وذلك من خلال التأكيد على منهجه في البحث في كتابه "الإيديولوجيا الألمانية" الذي يعتمد على القضايا الحقيقية لواقع الإنسان وذلك من خلال عمليات التطور والتحول الاجتماعي، كما أظهر "ماركس" وعياً كبيراً بالتأثير السلبي لظاهرة تقسيم العمل كظرف مشجع على نمو الروح الثورية وإحداث التغير⁽¹⁴¹⁾.

(138) Lipset, S, Political man, London: Heineman, 1960, P. 113, FF.

(139) Lockwood, D. social integration and system integration in Zollschan G- and Hirsch, W, eds explorations in social change London, 1984.

(140) Avineri, S, The Social and political of karl Marx, Cambridge University press, 1968. P. 41.

(141) Giddens, A, Capitalism and Modern Social theory, London Cambridge University press, London, 1971. p. 21. An analysis of the writings of Marx

ومن أهم الانتقادات التي وجهت إلى النظرية الماركسية: الاعتراض على قضية عزل التغير الاقتصادي واعتباره أهم أسباب أو دوافع التغير الاجتماعي، علاوة على أنها لم تقدم تعريفاً دقيقاً لما أسمته بالتغيرات الأساسية، كما يؤخذ على "ماركس" أيضاً توقعه فجأة عند المجتمع الاشتراكي بوصول البروليتاريا إلى الحكم، وهو ما يناقض أفكاره الأساسية في النظم الأخرى، كذلك فإن هذه النظرية تكون أكثر انطباقاً وإفادة عندما يطبقها "ماركس" نفسه في دراسة الرأسمالية، وتصبح أقل فائدة في دراسة فترات تاريخية أخرى وتحولات اجتماعية أخرى⁽¹⁴²⁾.

هذا وتميل هذه النظريات السابقة في التغير الاجتماعي إلى تأكيد عامل واحد كسبب للتغير إلا أنها لم تكن في غالبها نظريات واحدة (كما تصنف في بعض الأحيان)، كما لم تكن أيضاً حتمية بأي معنى دقيق لهذه الكلمة، على خلاف ما زعم بعض النقاد المحدثين. حقيقة أن كلاً من "كونت" و "سبنسر" قد آمن بقانون شبه مطلق في التطور (نمو العقل من وجهة نظر كونت وعملية تباين كونية (شاملة) من وجهة نظر سبنسر)، ولكنهما في دراستهما للتغير الاجتماعي الفعلي أخذاً في اعتبارهما عوامل كثيرة، ليس آخرها أفعال الأفراد الواعية الهادفة. "فسبنسر" مثلاً لم يقصر دراساته على ظاهرة التباين داخل المجتمعات، وإنما أخذ في اعتباره أيضاً آثار المعرفة والحرب وغيرها من العوامل التي تؤدي إلى التغير الاجتماعي. وكثيراً ما رمى النقاد نظرية "ماركس" بأنها واحدة وحتمية. ولكن وصفاً للعلية الاجتماعية يعتبر في الحقيقة غاية في التعقيد، متضمناً ظواهر متميزة ولكنها مترابطة منها: قوى الإنتاج، وعلاقات الإنتاج، والعلاقات الطبقية، والإيديولوجيات، وبالإضافة إلى ذلك فإن مذهبه في العمل السياسي على تمام النقيض من أي نظرية حتمية. وقد أقرت النظريات التي جاءت فيما بعد مثل نظريات "هوبهوس" و "توينبي" و "سوروكين" تعقد العلية الاجتماعية إقراراً كاملاً. وقد درس "سوروكين" بالذات بعناية فائقة العوامل المختلفة

غير أن هذه النظريات تثير عدداً من المشاكل المتشعبة التي تستحق الوقوف عندها. أولها ما يخص الدور الذي يلعبه الأفراد والذي تلعبه القوى الاجتماعية في إحداث التغير. فمصطلح "القوى الاجتماعية" لا يشير إلى أي قوى متميزة كلية عن أفعال الأفراد وإنما يشير إلى قيم واتجاهات تعتبر نتاجاً لتفاعل الأفراد ولكنها مع ذلك تواجه أي فرد وحده كشيء خارجي بالنسبة له وغير ممكن نسبياً التأثير عليه بما يوجهه إليه هذا الفرد من نقد أو مؤثرات أخرى. وهكذا تدخل الأفعال الإرادية الصادرة عن الأفراد كعناصر مكونة للقوى الاجتماعية، وبهذا المعنى يمكن القول أن أي فرد يمكن أن يسهم في التغير الاجتماعي، على الرغم من أن نتائج هذا السلوك الفردي لا يمكن أن تتضح بصورة ملموسة إلا عندما يبدأ عدد من الأفراد في التصرف بطريقة جديدة. وهناك مشكلة أخرى وهي تأثير الأفراد البارزين، فيغالي البعض من ناحية إذ يعتقدون أن كل التغيرات الاجتماعية والثقافية الهامة لا تتحقق إلا على يد أفراد عابرة، ويغالي البعض على الطرف الآخر إذ يعتقدون أن هؤلاء العباقرة يدينون بكل تأثيرهم لأنهم يجسدون أو يمثلون القوى الاجتماعية أو الاتجاهات السائدة في عصرهم، ولا يمكن أن نقبل أياً من هذه الآراء المتطرفة. ذلك أن تأثير هؤلاء الأفراد البارزين يمكن أن يكون في بعض مجالات الحياة الاجتماعية أكبر من مجالات غيرها. إلا أنه من التعسف أن ننكر التأثير الشخصي لعظماء الرجال في مجال الأخلاق والدين والسياسة والاقتصاد، ومن الصعب أن نزع أن عالمنا كان يمكن أن يصبح على ما هو عليه الآن، لو أنهما لم يعيشا ولم يتصرفا بالصورة التي تصرفا بها. ومن الطبيعي أنهم قد تأثروا كذلك ببيئتهم وأنهم قد استمدوا سلطتهم جزئياً من قدرتهم على صياغة وتفسير المطامح الكامنة لدى أعداد كبيرة من الشعب. ولكنهم كانوا أيضاً قادة ملهمين (يتمتعون بقوة كارزمية) طبقاً لمفهوم "ماكس فيبر" Max Veber،

(143) محمد الجوهري وآخرون: دراسات في التغير الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1992، ص 63: 64.

ويدينون بمراكزهم القيادية لصفاتهم الشخصية، ويفرضون على الأحداث طابع قيمهم الخاصة⁽¹⁴⁴⁾.

أيضاً هناك نقطة رئيسية ثانية دار حولها الجدل تتعلق بدور العوامل المادية والأفكار في التغير الاجتماعي، حيث ينسب الماركسيون تأثيراً أساسياً للعوامل المادية - الاقتصادية. بينما يرجع آخرون مثل "كونت" الدور الأساسي لتطور الفكر. ومن أبرز نقاط الخلاف التي ثارت في علم الاجتماع، ذلك الخلاف بين كل من "كارل ماركس" و"ماكس فيبر" حول أصول الرأسمالية الحديثة، حيث أكد "فيبر" على أهمية التوجيه القيمي، وأوضح أن السعي نحو تحقيق الربح ليس هو ما يميز المجتمع الحديث واقتصادياته وإنما كذلك سيادة الأسلوب الرشيد في الإنتاج وسيادة النمط البيروقراطي في التنظيم الاجتماعي. كما رفض "فيبر" التأكيد على العوامل الاقتصادية والجوانب المادية للبناء الاجتماعي ودورها المحوري في قيادة التفاعل والتطور الاجتماعي، هذا بالإضافة إلى رفضه الحتمية الأحادية Unilateral determination للمجتمع من قبل أي عنصر من عناصره سواء أكان اقتصادياً أو سياسياً أو دينياً إذ يؤكد أن العلاقة السببية في علم الاجتماع ذات طابع جزئي واجتماعي وبذلك ينتفي أي طابع إلزامي حتمي⁽¹⁴⁵⁾.

2- النظريات الدائرية:

وهي تلك النظريات التي يطلق عليها نظريات الارتقاء والانحدار، وتعتمد على تأمل متشائم نحو تحطيم الحضارات التي تنقرض وتصبح بائدة، وتذهب تلك النظريات إلى التأكيد على أن هذه المجتمعات تشبه حياة الكائنات الحية وبخاصة في تتابع دائرة الحياة من الميلاد، فالنمو ثم الرشد، وأخيراً الشيخوخة والموت، ونظروا إلى التغير الاجتماعي في مصطلح دائري غير ذي جدوى، أو لا طائل منه، وكانحدار من عصر ذهبي

(144) المرجع السابق، ص ص 64: 66.

(145) سامية خضر صالح: دراسات سوسيولوجية معاصرة، مرجع سابق، ص 26.

أسطوري إلى بؤس اليوم⁽¹⁴⁶⁾.

ويعود أصل هذه النظريات إلى الاعتقاد بأن الحياة أو جميع الكائنات الحية تسير في حركة منتظمة، وهناك أمثلة كثيرة للدلالة على ذلك مثل: انتظام خفقات القلب، وعملية الشهيق والزفير، وتوالي فصول العام، وعملية نمو الكائن العضوي واندثاره، وأن النبضات التي تتخلل العالم أيضاً تجد ما يتطابق معها من الظواهر الاجتماعية مثل تكرار الجريمة، وعدد الزيجات، والمواليد، والوفيات، والنمو السكاني، واتجاهات الموضة، والاتجاهات السياسية⁽¹⁴⁷⁾.

وإن أهم ما يميز هذه التوترات هو أنها محددة ببداية ونهاية، فالدائرة المغلقة للميلاد والموت تتردد خلال حياة المخلوقات، وهذا الإيقاع أو التواتر له دلالة هامة بالنسبة للمخلوقات الإنسانية الذين يعتبرون هم أنفسهم مظهراً له، وقد كان لهذا الإيقاع جاذبية خاصة في تفسير التغير الاجتماعي، ففي جميع العصور وجد الإنسان أنه يوجد تطابق بين دورة حياة الفرد، ودورة حياة الجماعة أو الدولة أو الإمبراطورية أو الحضارة⁽¹⁴⁸⁾.

وقد ظهرت في هذا المجال نظريات عديدة لكبار المفكرين والمؤرخين من أمثال "ابن خلدون"، و"شبنجلر"، و"توينبي"، و"سوروكين"، وتقوم هذه النظريات على أساس

أن التغير يتجه صعوداً وهبوطاً مبتدأً من نقطة معينة في دورة تعود بالمجتمع إلى نقطة مشابهة للتي بدأ منها، وقد تفرعت هذه النظرية إلى نظريتين هما: النظرية الدائرية الجزئية التي تعني بدراسة ظاهرة اجتماعية معينة في المجتمع لإثبات أنها تسير في اتجاه دائري منتهيه إلى النقطة التي بدأت منها، أما النظرية الأخرى فهي النظرية الدائرية العامة التي ترى أن ثقافة أي مجتمع ككل تمر في دائرة تبدأ بالميلاد فالطفولة

(146) مريم أحمد مصطفى وآخرون: التغير ودراسة المستقبل، مرجع سابق، ص 131.

(147) سناء الخولي: التغير الاجتماعي والتحديث، مرجع سابق، ص 28.

(148) المرجع السابق، ص ص 28: 29.

وتسير نحو النضج والاكتمال ثم تتجه إلى الشيخوخة ثم تعود مرة أخرى للرقى والتقدم وتخلق لنفسها ثقافة وتستعيد قوتها ومجدها.

ولقد كان "ابن خلدون" من أوائل القائلين بنظرية الدورات التاريخية المتعاقبة، حيث يرى أن للدولة عمراً يساوي ثلاثة أجيال، ولما كان الجيل في رأيه هو عمر شخص واحد من العمر الوسط أي أربعين سنة، فيكون عمر الدولة يعادل مائة وعشرين سنة تسقط بعدها وتموت، وينشأ على أنقاضها دولة جديدة بدورة جديدة⁽¹⁴⁹⁾.

وفي شرح "ابن خلدون" للدورات التي تمر بها الدولة يرى أن الجيل الأول يتمثل في حياة البداوة، حيث أن البداوة هي أصل الدولة والتحضر، وأن الدول جميعها لابد وأن تمر بهذه المرحلة التي من سماتها التقشف وضنك العيش والحياة على الإبل ونتاجها ورعايتها، كما يرى أن العصبية القبلية هي بؤرة تجميع النفوذ، وأن القبيلة القوية هي تلك التي تستطيع الحفاظ على عصبيتها، والتي تكون مهياة للغزو والانقضاض على غيرها فتستطيع بذلك الحفاظ على شبابها ووجودها، في حين يتبدل حال الجماعة من البداوة إلى التحضر في الجيل الثاني، حيث الترف والرفاهية، والضعف الناجم عن الاستقرار والرخاء، وتغير الأساس السياسي، وكذلك المجال الحربي، فبعد أن كانت القبيلة تتحمل كافة أفرادها مسئولية الدفاع عنها، أصبح ذلك من مسئولية فئة العسكر المحترفين، كما يتحول عماد اقتصاد الجماعة نظراً لتحولها إلى الحياة الجديدة في مختلف المناحي، واعتياد السكن في المدن بدلاً من خيام الصحراء، أما الجيل الثالث ففيه يكون هرم الدولة وتخلفها نتيجة لتدهور الأحوال الاقتصادية. وهنا يبدو أثر العامل الاقتصادي في تحليل "ابن خلدون" للمراحل أو الدورات الثلاث التي تمر بها الدولة، وذلك في حصول هذه التطورات في المراحل المختلفة، وفي ظهور خصائص كل مرحلة⁽¹⁵⁰⁾.

ومن هنا فقد حاول "ابن خلدون" تفسير التغير الاجتماعي تفسيراً اجتماعياً، حيث

(149) محسن محمد حسين: نظرية الدورات المتعاقبة عند ابن خلدون وفيكو، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، العدد التاسع عشر، 1985، ص 133.

(150) أحمد زايد وآخرون: دراسات في علم الاجتماع، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، الطبعة الأولى، 2003، ص ص 58 : 64 .

أوضح أنه كلما كانت الأمم والأجيال تتعاقب في الملك والسلطان لا تزال المخالفة في العوائد والأحوال واقعة، كما رأى متأثراً بحسه الديني أن علم الاجتماع الإنساني والعمران البشري إنما هو علم الكشف عن "سنن الله" في مواضع كثيرة من مقدمته وهو بصدد الكلام عن تبدل الأحوال في الأمم والأجيال بتبدل الإعمار ومرور الأيام، أو عند مناقشة اختلاف الأمم بسماتها وشعارها، وحين وضع قانونه في أن الأمم الوحشية أقدر على التغلب على سواها، أو في ثنايا البرهنة على نظريته في أن الملك إذا ذهب عن بعض الشعوب في أمة فلا بد من عودته إلى شعب آخر منها ما دامت لهم العصبية، أو في ختام نظريته في أن كل دولة لها حصة من الممالك والأركان لا تزيد عليها، إلى غير ذلك من استشهادات تشير إلى أثر العادة الاجتماعية في الاجتماع الإنساني وهو يشير إلى هذه الفكرة "سنة الله" ذات الطابع الديني مما يدل على قدرة الله الذي يغير ولا يتغير في البرهنة على أحداث دنيوية تتعلق بالحياة الاجتماعية وعلاقات الناس ببعضهم البعض⁽¹⁵¹⁾.

أما "شبنجلر" Shpengler فقد تعرض في كتابه "تدهور الغرب" أو "سقوط العالم الغربي" إلى موضوع نمو المجتمع وحضارته، ونظر إليه نظرة عامة، يرى فيها أن التاريخ عبارة عن حضارات فريدة ومستقلة تمثل تكوينات عضوية لكل منها مصيرها الفردي، وأن كل حضارة تاريخية قائمة بذاتها، وقد استنتج ذلك من خلال دراسته لتاريخ عدد من الحضارات القديمة هي المصرية، والهندية، والصينية، والروسية، والعربية، والغربية، حيث وجد أن كلاً من هذه الحضارات مرت بدورة حيوية أشبه بدورة الكائن الحي، والتي تبدأ عادة بالنشأة، ثم النضج، ثم التدهور والانهياء، وهي نفس مراحل النمو الإنساني، وفي بعض الأحيان يستبدل "شبنجلر" مراحل النمو الإنساني الأربعة بصورة الفصول الأربعة، ويرى "شبنجلر" أنه إذا ما وصل المجتمع إلى مرحلة الحضارة فإنها تكون الخاتمة، فهي الموت الذي ينهي

(151) أحمد أبو زيد وآخرون: دراسات مصرية في علم الاجتماع، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، الطبعة الأولى، 2002، ص 97 : 98 .

الحياة، أي الجمود الذي يتبع الإبداع الفكري، وقد ضرب "شبنجلر" مثلاً على ذلك بالحضارات الغربية، حيث يرى إن ما توصلت إليه تلك الحضارات من تحضر وتقدم تكنولوجي يؤذن بقرب نهايتها، وقد تأثر ذلك بالانهيار الذي أصاب ألمانيا في الحرب العالمية الأولى، وأراد أن ينسحب ذلك ليس على ألمانيا فقط بل على العالم أجمع⁽¹⁵²⁾.

وقد رأى "شبنجلر" أن عمر الحضارة يبلغ الألف عام تقريباً، ولكي يجعل الحقائق تتوافق مع مفهومه العضوي هذا عن الحضارة، رتب "شبنجلر" الحضارات بطريقة مصطنعة، ومن ذلك وصفه للحضارة العربية بأنها بدأت منذ فجر المسيحية، ثم استمرت في العصر البيزنطي، ثم انتهت خلال عصر الخلافة العربي، ولقد رأى "شبنجلر" أن تلك الحضارات ماتت وانتهت بفعل عوامل داخلية أي بفعل الشيخوخة الحضارية، وأنه لم يتعرض للانهيار بواسطة قوى خارجية من بين تلك الحضارات، سوى حضارة المايا في مرحلتها المكسيكية، كما رأى أن تلك الحضارة اليونانية الرومانية كانت وقت تلك الغزوات قد ماتت فعلاً منذ بضع قرون، وأن الحضارة الغربية قد ظهرت حوالي سنة 900 ميلادية، ومن ثم فإن نهايتها أصبحت وشيكة⁽¹⁵³⁾.

هذا وقد تعرضت هذه النظرية للنقد نظراً لنقصانها للدليل العلمي، إذ لا يمكن تطبيقها على جميع المجتمعات خلال جميع الحقب التاريخية، وذلك لاختلاف الظروف والعوامل المؤثرة في كل حضارة من الحضارات، كما أن تحديده زمن أو عمر كل حضارة بألف عام هو تحديد لا يقوم على أسس علمية.

ويمثل الفيلسوف المعاصر "أرنولد توينبي" Arnold Twinbe أفضل معرفة لتلك النظريات الدائرية، ويتضح ذلك بصورة جلية في كتابه الشهير "دراسة التاريخ" الذي حاول فيه البحث عن الأسباب العامة لارتقاء وانحدار الحضارات، وأكد أن فكرة التحدي والاستجابة تمثل سبب نقل القوى، وأن الاستجابات الناجحة للتحديات تنتج

(152) محمد أحمد الزغي : التغير الاجتماعي بين علم الاجتماع البرجوازي وعلم الاجتماع الاشتراكي، مرجع سابق، ص 64 .

(153) نيقولا تيماشيف : نظرية علم الاجتماع، طبيعتها وتطورها، مرجع سابق، ص ص 403 : 404 .

عنها عناصر النمو، وتستمر الحضارات في النمو طالما استمرت أقليتها المختارة في استجاباتها الخلاقة المتكافئة مع التحديات الجديدة، أما عملية الانحلال الحضاري فتبدأ حين تفقد هذه الأقليات ديناميكيته ولا تستطيع أن تستجيب بشكل خلاق للتحديات الجديدة، وتقوم السوابق الحضارية بتحديد مستواها، فالسوابق المنبثقة عن حضارات قديمة تكون بعد انحلالها أعلى مستوى من تلك التي جاءت من مجتمعات بدائية، وذلك لاختلاف إمكاناتها الكافية من نواحي كثيرة هامة، ولذلك يذهب "توينبي" إلى القول بأن الحركة الدائرية تنطبق على كل الحضارات وإن كان يتميز بعضها بالعقم والآخر بالتوقف إلى حين (154).

ونستخلص من ذلك أن "توينبي" قد حصر نطاق التغير في ثلاث أحوال أساسية، الأولى هي حالة التوازن أو التكافؤ، والثانية هي الانتقال إلى حالة اللاتوازن ثم أخيراً حل الأزمة أو المشكلة أي الانتقال إلى حالة جديدة (155).

ولا يؤمن "توينبي" بسلطان العقل المطلق، فهو يرى أن القواعد التي وضعها العقليون لتفسير التاريخ على أساس العقل والتي تؤدي إلى تفسير تدهور حضارة الغرب، لابد أن تكون خاطئة، وهو يميل في تفسيره لظواهر النمو والانحيار في الحضارات إلى الإيمان بالله القادر المصرف للأمور، فأمور هذه الدنيا بيد خالق مدبر، يضع الإنسانية في الطريق السليم، وهو بذلك يرفض كل حتمية مادية للتاريخ، بل دعا إلى حتمية روحية واعتقد بوجود نظام تسييره قوة إلهية تكون المحرك للتطور البشري (156).

لذلك ينتقد "توينبي" بشدة ضيق أفق الغرب ووقاحته التي تتبدى في الأوهام المتمركزة حول الذات بأن العالم يدور حوله وأن التقدم حتمي نحو هذا العالم ويرى أن

(154) مريم أحمد مصطفى وآخرون: التغير ودراسة المستقبل، مرجع سابق، ص 132 : 133 .

(155) المرجع السابق : ص 133 .

(156) محمد أحمد الزغبى : التغير الاجتماعي بين علم الاجتماع البرجوازي وعلم الاجتماع الاشتراكي

كل حضارة تكتب تاريخها الإنساني وربما كان ذلك ينطبق على الغرب أكثر من أي ثقافة أخرى. فالاستعمار في هذه البلاد المتخلفة سهل الإسراع بتنمية الغرب باستبعاد الشعوب الضعيفة لذلك فمن غير الحقيقي أن يكون التقدم الغربي نتاجاً لثقافته. حيث أن هذا القول يغفل سنوات الاستعمار الذي كسبت فيه بريطانيا وعدد من الدول الأوروبية لكي تخلق التنمية في الاقتصاد وأن تكون نتاجاً لثقافته ومجهوده وحده ولما يسمى بالعالم المتحضر (157).

كذلك يعتبر "بيتر سوروكين" من أهم من يمثل النظريات الدائرية، حيث ينظر إلى المجتمع كنسق أعلى يشتمل على البناء الاجتماعي والثقافة وجماعات من الأفراد، وهذا النسق في حالة مستمرة ومتواصلة من التغير الاجتماعي، كما يرى "سوروكين" أنه يمكن تغيير المجتمعات في عديد من الاتجاهات المختلفة طبقاً لقيم الأفراد داخل النسق، وأن المجتمعات تتحرك جيئة وذهاباً من نمط معين من الحضارة إلى آخر، وتحتاج الكائنات الإنسانية في البداية إلى اكتساب المعرفة لكي تسيطر على اتجاه التغير (158).

وتتلخص نظرية "سوروكين" في أن التغير الاجتماعي يأخذ عادة شكل التقدم المطرد في اتجاه معين لمدة معينة وفق خط مستقيم، ثم يحدث انعكاس لهذا الخط المستقيم ولكن بصورة غير منتظمة، حتى يصل إلى حد معين، ثم يرتد من جديد في الاتجاه المضاد، وهكذا يكون نمط التغير عبارة عن تحول بين ما يسميه المرحلة الفكرية والمرحلة الحسية، ورغم أن هذه التغيرات تأخذ أشكالاً دائرية غير منتظمة إلا أن كل تطور يبدأ لا بد وأن يصل إلى نهايته، وقد تسلك التغيرات أحياناً طريقاً يعود بها إلى حالتها الأولى، حيث تبدأ دورة جديدة (159).

هذا ويرى "سوروكين" أن المجتمع في تطوره يميل إلى التذبذب في فترات غير

(157) سامية خضر صالح : دراسات سوسيولوجية معاصرة ، مرجع سابق، ص ص 28 : 29 .

(158) مريم أحمد مصطفى وآخرون : التغير ودراسة المستقبل ، مرجع سابق ، ص ص 133 : 134 .

(159) نيقولا تيماشيف : نظرية علم الاجتماع، طبيعتها وتطورها، مرجع سابق ، ص 409 .

منتظمة بين مراحل ثلاث هي : المرحلة الفكرية، حيث تتميز ثقافة المجتمع بالتفكير الديني ويزدهر الأدب الروحي والموسيقى، وذلك في ظل حكم سياسي ثيوقراطي (حكم الأقلية) ونظام اجتماعي عائلي، والمرحلة الحسية المادية، وفيها يأخذ المجتمع في الانغماس في الماديات والملذات الحسية، ويظهر الأدب الواقعي والفلسفة الأبيقورية، والمرحلة الروحية المثالية، وفيها يتم التوفيق بين المرحلتين الفكرية والحسية، وتكون الحكومات ديمقراطية والفلسفة مثالية أفلاطونية، وتصبح المعرفة عقلية وليست تجريبية (160).

ويعتقد "سوروكين" أن هذا النمط يميز تاريخ الثقافة الغربية بأكمله والتي وصلت اليوم إلى ذروتها المادية، وإنها في سبيلها إلى التحول إلى المرحلة الروحية المثالية، ولكنه يرى أن الثقافة إذا ما وصلت إلى هذه المرحلة فإنه يحدث في المجتمع نوع من التطور الداخلي، حيث يمل الناس حياة المثل فيأخذون في التحول إلى مرحلة مادية حسية جديدة، وهكذا يكون التغير متذبذباً بين تلك المراحل (161).

كذلك يرى "سوروكين" أن تلك المراحل التي تميز الثقافة الغربية يمكن تتبعها وصولاً إلى اليونان القديمة، حيث كانت الثقافة الإغريقية فكرية ابتداءً من القرن الثامن قبل الميلاد حتى نهاية القرن السادس قبل الميلاد، ثم تحولت إلى ثقافة مثالية خلال القرن التالي، ثم كانت حسية مادية في الفترة من الجزء الأخير من القرن الرابع قبل الميلاد حتى القرن الرابع الميلادي، ثم ظهرت الثقافة المختلطة في القرنين التاليين، تلتها فترة طويلة من الثقافة الفكرية ثم الحسية المادية منذ نهاية القرن الرابع عشر، وصولاً إلى عصرنا الحالي التي وصلت فيه الثقافة إلى ذروتها الحسية، ومن ذلك يتضح مدى التذبذب في التغير الثقافي الغربي بصورة تكاد تكون غير متتابعة ابتداءً من القرن الثامن قبل الميلاد وحتى العصر الحالي (162).

(160) محمد أحمد الزغبى : التغير الاجتماعي بين علم الاجتماع البرجوازي وعلم الاجتماع الاشتراكي، مرجع سابق ، ص 66 : 67 .

(161) المرجع السابق ، ص 67 .

(162) نيقولا تيماشيف : نظرية علم الاجتماع، طبيعتها وتطورها ، مرجع سابق ، ص 410 .

ولقد كان الهدف من عرض تلك النظريات هو محاولة توضيح التفسيرات السوسيولوجية المختلفة للتغير الاجتماعي كتمهيد لعرض كيفية تناول التغير الاجتماعي في انعكاسه على الأسرة في ضوء كل من الاتجاهات المحافظة، والاتجاهات النقدية، وذلك من خلال أبرز العلماء الذين تناولوا موضوع التغير الأسري بالنقد والتحليل .

ثانياً : تأثير التغير الاجتماعي على الأسرة / موقف الاتجاهات النظرية المعاصرة :

تعد دراسة التغير الاجتماعي ذات أهمية بالغة بوصفها خطوة أولى في الدراسات المحددة التي تتصل بموضوعات خاصة كموضوع الأسرة، فالتغير الاجتماعي يؤثر على المجتمع الذي تعتبر الأسرة نواته الأولى، نظراً للترابط القائم بين نظم المجتمع، فإن أي تغير يطرأ على أحد هذه النظم، سواء كان اقتصادياً، أم سياسياً، أم دينياً يؤثر بشكل ما على الأسرة، من حيث تكوينها البنائي، وعلاقتها الداخلية، وكذلك وظائفها وأدوار أفرادها، ومن هنا فقد سارت الدراسات الخاصة بالأسرة في مراحل مشابهة لتلك التي سارت فيها دراسات التغير الاجتماعي، حيث أن دراسة الأسرة من خلال البناء الوظيفي المتغير للمجتمع وما يترتب عليه من تغيرات، سواء في حجم الأسرة، أم علاقاتها الداخلية، أم انعكاس التأثيرات الخارجية، والسياسية، والاقتصادية، والتكنولوجية، والتربوية، والإعلامية عليها، يعد أمراً بالغ الأهمية في معرفة مدى تأثير الأسرة بعوامل التغير الاجتماعي والتكنولوجي (163).

وينظر بعض علماء الاجتماع إلى الأسرة باعتبارها عاملاً سلبياً في عملية التغير الاجتماعي، وذلك لأنها تتكيف مع التغيرات التي تحدث في نظم المجتمع الأخرى وتتوافق معها أكثر من أن تكون سبباً في إحداث التغير، بينما يرى البعض الآخر أن الأسرة عامل مؤثر ومتأثر في الوقت نفسه بالنظم أو بالأنساق الاجتماعية الأخرى، أي أنه توجد حالة من التفاعل والتساند بين نظم المجتمع المختلفة بما في ذلك الأسرة،

(163) سناء الخولي : الأسرة في عالم متغير، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط1، 1974، ص

ومن المعتقد أن وجهة النظر الثانية أكثر مطابقة للواقع⁽¹⁶⁴⁾.

هذا ويحفل التراث السوسيولوجي لعلم اجتماع الأسرة بالعديد من الاتجاهات النظرية التي تتناول الأسرة من حيث بنائها، ووظائفها، ومشاكلها، وتغيرها، وعلاقاتها الداخلية بوصفها وحدة، وعلاقاتها بالمجتمع الكبير والنظم الاجتماعية الأخرى، وسوف أعرض في إيجاز لأهم هذه الاتجاهات من خلال استعراض أهم الاتجاهات المحافظة والنقدية، واتجاه ما بعد الحداثة وخاصة تلك التي تمثل أهمية مركزية بالنسبة لموضوع الدراسة، وذلك لأنها تستكمل بصورة أو بأخرى الإطار النظري الذي يوجه هذه الدراسة، مع التركيز على النقاط التي تعتبر بمثابة خصائص مميزة لكل نظرية على حدة.

1 - الاتجاهات المحافظة :

أ - النظرية البنائية الوظيفية :

تعد الوظيفية النظرية السوسيولوجية الأساسية التي سيطرت على علم الاجتماع الأكاديمي لفترة طويلة، وقد ظهرت منهجاً في العلوم الاجتماعية من خلال المحاولات التي بذلها علماء الأنثروبولوجيا خلال القرن التاسع عشر من أجل فهم الرواسب الثقافية في المجتمعات البدائية⁽¹⁶⁵⁾.

وبالنظر إلى الأسرة وفقاً للنظرية البنائية الوظيفية نجد أنها شأنها شأن المجتمع أو أي نظام آخر، حيث إنها نسق اجتماعي له بناؤه ووظائفه، وهي تتأثر بالتغيرات التي تلحق بغيرها من الأنساق، كما أنها تؤثر بدورها في تلك الأنساق، وتسهم بما تقوم به من وظائف في الحفاظ على توازن المجتمع واستمراره، وذلك لأن الفشل في إنجاز

(164) المرجع سابق ، ص 8 .

(165) Moore, W, "Functionaries" in Bottomore, T., and Nisbet, R., A history of sociological Analysis, London, Heinemann, 1978, P. 323.

هذه الوظائف يؤدي إلى تعرض نسق الأسرة، بل والمجتمع بأكمله إلى الانهيار⁽¹⁶⁶⁾. وعندما تستخدم النظرية الوظيفية بوصفها إطاراً لفهم الأسرة، فإنها تواجه متطلبات عديدة، وذلك لتعدد الاهتمامات والموضوعات المتاحة داخل نطاق الأسرة مثل العلاقات بين الزوج والزوجة والأبناء، وكذلك تأثير الأنساق الأخرى الموجودة داخل المجتمع الكبير كالنسق السياسي، والاقتصادي، والتعليمي، والديني، والمهني على الحياة الأسرية، وتأثير هذه الحياة بالتالي على تلك الأنساق⁽¹⁶⁷⁾. وذلك لأن اهتمام هذه النظرية في مجال الأسرة ينصب على الأجزاء التي يتألف منها النسق الأسري في ارتباط بعضها ببعض عن طريق التفاعل والتساند الوظيفي، مع التركيز على كل جزء أو عنصر داخل النسق باعتباره مؤدياً لوظيفة ما في النسق الكلي أو معوقاً له، وكذلك يتجه الاهتمام إلى تناول العمليات الداخلية في الأسرة، والعلاقات التي تربط بين النسق الأسري والأنساق الخارجية الأخرى⁽¹⁶⁸⁾.

ومن هنا يعد مفهوم النسق مفهوماً محورياً في النظرية الوظيفية التي تنظر إلى المجتمع على أنه نسق كلي يتكون من عدد من الأنساق المترابطة التي تتبادل التأثير والتأثر والاعتماد المتبادل فيما بينها. ولا يمكن فهم أي جزء إلا من خلال الكل، كما أن كل جزء في النسق يتحدد بارتباطه الوظيفي مع بقية الأجزاء وإسهامه في كل الأجزاء المكونة للنسق الكلي⁽¹⁶⁹⁾.

أي أن النسق الاجتماعي هو محور اهتمام البنائية الوظيفية في دراستها للأسرة بما يحويه ذلك النسق من عمليات تتم بين مكوناته أو عناصره المختلفة، وما يترتب على تلك العمليات أو التفاعلات من آثار أو إسهامات وظيفية ضرورية ولازمة لبقائه

(166) سناء الخولي: الزواج والعلاقات الأسرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1979، ص 180.

(167) سناء الخولي: الزواج والأسرة في عالم متغير، مرجع سابق، ص 116.

(168) سامية الخشاب: النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة، دار المعارف، القاهرة، ط1، 1982، ص 14 : 15.

(169) R. Fletcher, "The Marginal Sociology. Vol. 2, Development" Nelson's University Poperhachs, London, 1971, P. 67.

وفي هذا السياق فإن اهتمام النظرية الوظيفية يتركز بشكل أساسي حول بقاء نسق الأسرة، حيث تفترض ظاهرة بقاء النسق عموماً أن كل جزء في النسق يمارس دوراً في أداء وظيفة الوحدة الكلية، ولذلك يدرس السلوك الزوجي أو الأسري في محيط إسهاماته في بقاء النسق الزوجي أو الأسري (171).

ويتشكل النسق الأسري وفقاً لهذه النظرية من خلال عملية الزواج التي بدورها تحدد شبكة العلاقات والأدوار، ويبدو بوضوح التساند البنائي بين مكونات النسق من خلال عمليات الإسهام الوظيفي والبدائل البنائية الوظيفية، وقد أوضح "رادكليف براون" ديناميات التكيف داخل النسق الاجتماعي من خلال ما أسماه بالميكانيزمات الأساسية التي تعمل على أن يتواجد هذا الكل في وجود متكيف، بحيث يمكن لكل جزء من هذه الأجزاء أن يؤدي وظيفته، وهذه الميكانيزمات يطرحها النسق تلقائياً، لمواجهة بها أي قصور في الأداء الوظيفي، ومن ثم يصرف بها أو ينظم أية صراعات داخلية بين الأجزاء المكونة للبناء الاجتماعي، ومن خلال ذلك فإن عملية التكيف بين الأجزاء المكونة للنسق تشكل الميكانيزم النسقي من أجل استمرار وجود البناء في حالة من الوحدة والاتساق، ويجسد ذلك عملية الزواج وتأثيرها في البناء الاجتماعي، حيث يمثل الزواج خلقاً لموقف جديد، مما يعطي الإمكانية لظهور كثير من الصراعات على النسق أن يطرح ميكانيزمات لاستيعابها، فالزوجة مثلاً تنتقل بعد الزواج إلى أهل الزوج، وتصبح بذلك عضواً قريباً بينهم أو جزءاً داخل بناء علاقاتهم، مما يولد نوعاً من التوتر يتجاوز البناء بطرح ميكانيزمات تستوعبها، حيث أن النسق لديه القدرة التلقائية على طرح الميكانيزمات التي تنظم تفاعله (172).

كما أكد "رادكليف براون" أيضاً في دراسته للنسق على أنه عرضة للانحراف

(170) سامية الخشاب: النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة، مرجع سابق، ص 13: 14.

(171) سناء الخولي: الزواج والأسرة في عالم متغير، مرجع سابق، ص 119.

(172) علي ليلة: البنائية الوظيفية في علوم الاجتماع والأنثروبولوجيا، المفاهيم والقضايا، دار المعارف،

وعدم التوازن، حيث أن هذا النسق وفقاً لوجهة نظره يتكون من مجموعة من المعايير والأعراف وأنماط السلوك، وأن الانحراف عما هو محدد كمعيار يمدنا بمقياس هام عن حالة التوازن أو اللاتوازن في النسق، وقد دلل على ذلك بأن نسق الزواج تتولد عنه شبكة من العلاقات تعد بمثابة موقف جديد، يشكل تربة ملائمة لتولد توترات وصراعات، وهنا يقوم البناء الاجتماعي بطرح ميكانيزم تلقائي لتجنب حالة الصراع والتوتر، ويتمثل هذا الميكانيزم في علاقات التجنب والتحاشي والتكتيت، فمثلاً يكون التجنب من جانب الجيل الأول تجاه أحد الزوجين أو كلاهما لأن الاحتكاك بينهم يولد صراعاً، خاصة بين الزوجة والحماة، وبذلك يلاحظ أن البناء الاجتماعي يطرح هنا ميكانيزماً ليخلق مسافة بين الأشخاص الذين قد يتولد عن اتصالهم صراعاً، ويقل هذا التجنب أو ينتهي تماماً بعد أن يستقر الزواج أو تلد الزوجة الطفل الأول، إذ يعد ذلك شاهداً على حدوث حالة التلاؤم في البناء⁽¹⁷³⁾.

هذا وترى الوظيفة أن الأبنية الشخصية التي تظهر في العلاقات الأسرية الداخلية قد تسهم ببعد آخر لفهم العمليات المتضمنة. فالعلاقات الأسرية ليست استاتيكية جامدة ولأنها دائماً في عمليات فقد تبدو في بعض الأحيان مضللة، ولأبنية الزوجين الشخصية أهمية خاصة، حيث أنهما العنصران الرئيسيان في الأسرة النواة، وكذلك فإن انسجامهم وتكيفهم ونضج سلوكهم له أهمية في الحفاظ على الرفاهية العاطفية للمجموعة ككل داخل الأسرة، فالعلاقات الحميمة بين الأفراد قد تحول دون تطور الضغط إلى أزمة، حتى ولو كانت المصادر المادية غير كافية. وقد تؤدي المحنة إلى تدعيم بناء الأسرة على المدى البعيد في وجود علاقات داخلية مستقرة ومترابطة ومتكيفة، على الرغم من أن أثارها المؤقتة قد تبدو ضارة. ويتوقف دور الأسرة محصنة أو مقوضة في قدرتها على تلبية حاجات أفرادها العاطفية قبل وقوع الأزمة. وعندما تتحطم أنظمة حياة الأسرة تحت الضغط، فمعنى ذلك أن جذور التفكك تكون عادة موجودة قبل الحدث المعجل. وقد ترى الأسر التي تتكون من شخصيات غير

قادرة على أداء أدوارها بمهارة، الصعوبات على أنها ضخمة بسبب الثقل الذي يضعونه على الموقف الذي يعد في جزء منه عنصراً وظيفياً في أبنية شخصياتهم. وعلى العكس من ذلك فإن الأسر التي تتغلب على الضغوط والأزمات بنجاح يميل أفرادها إلى أداء أدوارهم بطريقة فعالة، حيث ينجز كل فرد ما يتوقعه منه الآخرون، ويتكيف لدوره الجديد عندما تتغير الأحوال وتظهر التوترات، وهذا يعني أن الأسر التي يقوم بين أعضائها علاقات حميمة والتي استعد أعضاؤها لمواجهة الاحتمالات المتوقعة تكون أقدر على التكيف بسهولة⁽¹⁷⁴⁾.

كذلك تنظر هذه النظرية إلى الإحباط في الأدوار والعلاقات خارج الأسرة على أنه قد يؤدي إلى خلق مشاكل بنائية ينتج عنها عدم القدرة على الوصول إلى الأهداف والإحباط لعدم إحراز المكانة المرجوة، وأن حالات عدم الرضا بالمكانة أو غموض المكانة أو عدم التوازن في المكانة قد تعمل على تدعيم الشقاق داخل الأسرة كما هو الحال عندما تكون الزوجة من طبقة أعلى من طبقة الزوج، أو عندما يكون نجاحها في عملها يمثل تهديداً لرجولة الرجل أو تقيلاً لقدرته على أداء دوره كعائل مناسب للأسرة، مما يعد مؤشراً على وجود مشاكل قد يكون لها رد فعل سيئ بل ومدمر على الزواج والأطفال من هذا الجيل والجيل التالي له⁽¹⁷⁵⁾.

وتشكل المتطلبات الوظيفية مشاكل محددة يتعين على الأنساق الاجتماعية بما فيها الأسرة حلها من أجل المحافظة على بقاء المجتمع، ويمكن وضع قائمة بالأنشطة الأساسية التي يجب أن تؤدي للحفاظ على بقاء المجتمع، وتتضمن أهم عناصر هذه القائمة، منح المكانة للأعضاء، والإمداد بالطعام والمأوى والملبس، وتدريب الأعضاء الجدد (التنشئة الاجتماعية)، والمحافظة على النظام، وخفض الصراع بين الأعضاء، ودفع الأعضاء إلى القيام بالعمل المطلوب إنجازه، والإنتاج، والتوزيع، واستهلاك

(174) غريب سيد أحمد وآخرون : دراسات في علم الاجتماع العائلي، دار المعرفة الجامعية،

الإسكندرية، 1996، ص ص 337 : 338.

(175) المرجع السابق ، ص ص 333 : 334 .

البضائع المختلفة والخدمات، هذا وتقوم الأسرة بمعظم هذه العناصر، وذلك لكونها نسقاً أساسياً وفعالاً في إنجاز أغلب هذه المتطلبات (176).

ومن المتطلبات المعروفة على نطاق كبير في علم الاجتماع تلك التي قدمها "بارسونز" : التكيف، وتحقيق الهدف، والتكامل، والمحافظة على بقاء النمط وامتصاص التوتر (177)، وتعتبر وظيفة التكيف عن الجوانب الوسيالية الخارجية لنسق الفعل الاجتماعي، وتدور حول استغلال البيئة الخارجية للنسق، بينما تعتبر وظيفة تحقيق الهدف عن الجوانب الإنجازية لنسق الفعل، وتهدف إلى إشباع حاجات النسق، في حين تعتبر وظيفة التكامل عن الجوانب الإنجازية الداخلية للنسق، وتهدف إلى تحقيق التناسق بين عناصر النسق، أما وظيفة المحافظة على النمط فتعبر عن الجوانب الوسيالية الداخلية للنسق، وتهدف إلى الإبقاء على الطابع العام لنمط بناء النسق (178).

ويعني ذلك أن الأسرة من وجهة نظر الاتجاه البنائي الوظيفي ليست بناءً مستقلاً مغلقاً ولكنها نسق داخل البناء لها وظائفها وأدوارها، حيث ينظر هذا الاتجاه إلى الأسرة كنسق اجتماعي مكون من أجزاء يربط بينها التفاعل والاعتماد المتبادل ويهتم بما إذا كان عنصر ما يؤدي وظيفة أو يؤدي إلى الإخلال الوظيفي داخل النسق ككل (179). بالإضافة إلى اهتمام هذه النظرية بالتفاصيل التي توضح الحياة اليومية للأسرة، وذلك حتى يمكن فهم علاقاتها المختلفة باعتبارها نسقاً اجتماعياً متصلاً بالأنساق الأخرى، سواء من الناحية البنائية أو الوظيفية (180).

وتهتم الوظيفية أيضاً بتصنيف الأدوار داخل الأسرة، حيث أن ذلك من شأنه أن يدعم نظام الأسرة في المجتمع، ويحقق قدراً من التوازن داخل البناء الاجتماعي

(176) سناء الخولي : الأسرة والحياة العائلية، مرجع سابق ، ص 148 .

(177) المرجع السابق : ص 148 .

(178) محمد عارف : تالكوت بارسونز رائد الوظيفية المعاصرة في علم الاجتماع، الأنجلو المصرية، ط1، 1982، ص 267 .

(179) محمد الجوهري وآخرون : ميادين علم الاجتماع، مرجع سابق، ص 254 .

(180) إجلال إسماعيل حلمي: علم الاجتماع العائلي، دار المعارف، القاهرة، 1981، ص 90.

للمجتمع ككل، ذلك البناء الذي يعد نسق الأسرة أحد الأنساق الرئيسية فيه⁽¹⁸¹⁾، لذلك في ضوء النظرية الوظيفية يمكن فهم أي تعديل أو تغيير في طبيعة الأدوار والعلاقات داخل الأسرة سوف يكسب المرأة أدواراً جديدة على أنه يمكن أن يعرض النسق للاهتزاز واختلال التوازن، ومن ثم نجد أن الضبط الاجتماعي الذي يواجه الانحراف عن القيم يحول دون إحداث هذا التغيير، وذلك لأن عملية التنشئة الاجتماعية بما تحويه من قيم ومعايير تفرق بين الذكر والأنثى وبخاصة في الريف، حيث تعطي أفضلية للذكور، وبالتالي تعدهم لأدوار بعينها، بينما تركز على إعداد المرأة لأدوار معينة تظل مبرراً لعدم تطورها وإلا اهتز التكيف والتكامل الاجتماعي⁽¹⁸²⁾.

وبناء على ذلك تقصر هذه النظرية وظيفة الأسرة في المجتمع على تحقيق التوازن أو الضبط الاجتماعي داخل المجتمع والإبقاء عليه ككل، وذلك من خلال تحديد ميكانيزماتها الخاصة بالتدعيم والتأهيل والإبدال والتوحيد⁽¹⁸³⁾.

وتعتبر دراسة "بارسونز" للبناء الوظيفي للأسرة من أكبر وأشمل تطبيقات تلك النظرية، ففي ضوء هذه النظرية عالج "بارسونز" وضع الأسرة الحديثة في المجتمع من خلال دراسته لنسق الأسرة الأمريكية، حيث يرى أن نسق القرابة في المجتمع الأمريكي هو نسق مفتوح، أي أنه لا توجد قواعد تحدد الزواج من فئات معينة، كما أنه زواجي، أي نقطة البدء فيه هي العلاقة الزوجية بين الزوج والزوجة. والأسرة الأمريكية عبارة عن أسرة صغيرة منعزلة عن الجماعات القرابية الكبيرة، فلا يوجد عشيرة أو جماعة قرابية يرتبط بها الفرد الذي ينتمي إليها ويغلب على أفراد هذه الأسر طابع العلاقات الثنائية، فهم لا يرتبطون مع بعضهم البعض بعلاقات متعددة⁽¹⁸⁴⁾.

(181) ليلي عبد الوهاب: تغير أدوار المرأة وتطور المجتمع، المجلة الاجتماعية القومية، العدد الثاني، المجلد الخامس عشر، 1978، ص 32.

(182) سناء الخولي: الزواج والعلاقات الأسرية، مرجع سابق، ص 116.

(183) Stephen Mennell, "Sociological Theory Uses", L.t.d.Nigeria 2nd Edition, 1980, P. 73.

(184) C. Charriss, "The Family, Gearge Alleno Funwin, 1977, P. 50.

هذا ويعد تناول "بارسونز" لأدوار النوع من الملامح الرئيسية لاتجاهه الوظيفي في دراسة الأسرة، حيث يؤكد بارسونز وجود بعض الأشخاص داخل الأسرة النواة الذين يأخذون الأدوار القيادية، بينما يأخذ البعض الآخر الأدوار الثانوية، ويبدو في هذه العلاقة نوع من الخضوع (185).

ويعني ذلك، أن "بارسونز" قد رأى أن الرجل يختص بالأدوار الوظيفية التي تربط الأسرة بالعالم الخارجي وتعمل على استمرارها بوصفها وحدة كائنة في البيئة المحيطة بها، مما يعني أن عمل الأب هو الذي يحدد الوضع الاجتماعي للأسرة ككل، وذلك لأنه يربط الأسرة بالمجتمع الخارجي، وهذا الأب قد تمت تنشئته لهذا الدور، في حين أن المرأة تختص بالأدوار المعبرة، ويرى "بارسونز" هنا أن هذا التحديد يرجع إلى العامل البيولوجي، نظراً لأن الإنجاب والرضاعة هي عمليات خاصة ولصيقة بالمرأة، بالإضافة إلى أن طبيعة هذه الأدوار تلقى على عاتق المرأة مسؤولية تحقيق الثبات والاستقرار الداخلي للأسرة، والعناية بالأطفال، وتوفير النواحي العاطفية لزوجها، ويشير "بارسونز" إلى أن هذا التباين في وظائف الأسرة يعتبر وظيفياً بالنسبة للأفراد والنسق ككل (186).

وحيث أن نسق الأسرة يخضع للتغير مثله في ذلك مثل باقي أنساق المجتمع الأخرى، فلقد ظهر الاهتمام بدراسة تغير نسق الأسرة منذ البدايات المبكرة لدراسات الأسرة، بل كانت معظم الإرهاصات الأولى في دراسة الأسرة متجهة نحو دراسة تغير بناء الأسرة ووظائفها، ولقد استمر هذا الاهتمام في نظرية النسق، فنسق الأسرة يستجيب استجابة تكيفية لكل ما يحدث حوله من تغير في مجال التصنيع، والتحضر، والتقدم التكنولوجي بعامة، وتسير الدراسات النسقية هنا في اتجاهين: يميل الاتجاه الأول نحو إبراز القدرة التلاؤمية للأسرة إزاء ما يحيط بها من تغيرات، ولقد ظهرت هذه القدرة بشكل واضح في تحول نسق الأسرة من النسق الممتد إلى النسق النووي،

(185) Morgan: Social Theory and the Family, R.K. P., London, Boston, 1975, P. 20.

(186) سامية الخشاب : النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة، مرجع سابق، ص ص 23 : 24 .

مع ما صاحب ذلك من نمو في العلاقات الفردية، وتقلص في سلطة الآباء، وبروز العلاقات الزوجية في مقابل العلاقات القربية، كما تجلت هذه القدرة أيضاً في تغير وظائف الأسرة، أما الاتجاه الثاني فإنه يهتم بما يمكن أن تتعرض له الأسرة من ضغوط التغير الذي يحول معظم العلاقات إلى علاقات نقدية رأسمالية، ويمثل الاتجاهان السابقان وجهتي نظر متعارضتين في دراسة التحولات في الأسرة في العالم الثالث⁽¹⁸⁷⁾.

هذا وقد انقسم الدارسون للأسرة في إطار النظرية البنائية الوظيفية في تناولهم للأسرة إلى اتجاهين:

- 1 - اتجاه التحليل الوظيفي على مستوى الوحدات الكبرى .
 - 2 - اتجاه التحليل الوظيفي على مستوى الوحدات الصغرى .
- وبالنسبة للاتجاه الأول، فالأسرة تبدو كعنصر أو مؤسسة داخل المجتمع الكبير، في حين أن الاتجاه الثاني يركز على الديناميات الداخلية للحياة الأسرية⁽¹⁸⁸⁾.
- أي يتم تحليل النسق الأسري باعتباره مكوناً من مجموعة من النظم الفرعية التي تتشكل من خلال سلوك الأفراد وعلاقاتهم وأدوارهم داخل الأسرة، مع تركيز كل من الاتجاهين على التفاعل والعلاقة المتبادلة بين الأسرة والبيئة المحيطة، وذلك لكون الأسرة مؤسسة تتعرض دائماً لتأثيرات البيئة الخارجية⁽¹⁸⁹⁾.
- ويترتب على ذلك قيام الأسرة بالعديد من الوظائف الأساسية، وهي وظائف اجتماعية تعكس وجود تفاعل مع أنظمة المجتمع المختلفة، وقد صنف البعض هذه الوظائف إلى مجموعتين رئيسيتين ، الأولى هي الوظائف الفيزيائية أو (المادية):

(187) علياء شكري وآخرون : الأسرة والطفولة، دراسات اجتماعية وأنتروبولوجية، دار المعرفية الجامعية، الإسكندرية، ط1، 1996، ص ص 24 : 25 .

(188) سامية الخشاب: النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة، مرجع سابق، ص 16.

(189) Hill R.D A Hansen, The Identification Conceptual from - Work in Family Studying in Marriage, Family Living, Vol. 22, New York, 1960, P. 303.

كالتكاثر، والوظيفة الاقتصادية، ووظيفة الحماية ... إلخ، والمجموعة الثانية هي: الوظائف الثقافية، والاجتماعية، والعاطفية كتكوين الفرد أو تربيته عن طريق عملية التنشئة الاجتماعية، وازدهار كل فرد من أفراد الأسرة ورفاهيته⁽¹⁹⁰⁾.

وفي هذا السياق يرى علماء الاجتماع أنه يمكن تحديد وظائف الأسرة بالنسبة للمجتمع في: المحافظة على بقاء النوع، وتنظيم السلوك الجنسي، وإمداد الأطفال بمختلف احتياجاتهم الجسمية والنفسية والاقتصادية، والمحافظة على الثقافة ونقلها من جيل لآخر⁽¹⁹¹⁾.

ويعد "ميردوك" من أوائل العلماء الذين اهتموا بدراسة وظائف "الأسرة"، حيث نظر إلى هذه الوظائف الأربعة التي تقوم بها الأسرة باعتبارها ذات أهمية قصوى بالنسبة للمجتمع، فبدون الوظيفة الأولى والثانية فإن المجتمع سوف ينقرض أو يتلاشى، وبدون الوظيفة الثالثة فإن الحياة تنتهي، وبدون الوظيفة الرابعة فإن الثقافة تصل إلى نهايتها⁽¹⁹²⁾.

كذلك فقد درس "أوجبرن" و "نيمكوف" التكيف الأسري، وذلك من خلال تغير وظائف الأسرة، فقد كانت الأسرة في الماضي تقوم بإشباع وظائف عديدة وصلت إلى سبع وظائف هي: الوظيفة الاقتصادية، ووظيفة تحقيق الهيبة أو المكانة، ووظيفة التعليم والتربية، ووظيفة الحماية، ووظيفة تلقين التعاليم الدينية، ووظيفة الترويح، والوظيفة العاطفية، ثم أدت التغيرات التكنولوجية وما نتج عنها من تغير في مستوى التعليم والمشاركة السياسية إلى فقدان الأسرة لبعض وظائفها بشكل كلي مثل الوظيفة الاقتصادية والوظيفة التعليمية، وكذلك فقدانها لبعض الوظائف الأخرى بشكل جزئي مثل الوظيفة الدينية ووظيفة الحماية، كما شهدت الأسرة تغيرات أخرى من حيث البناء، كالتغير في

(190) علياء شكري: الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1981، ص179.

(191) سمير نعيم أحمد : النظرية في علم الاجتماع، دار المعارف، القاهرة، ط3، 1982، ص 190.

(192) سامية الخشاب : النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة ، مرجع سابق، ص 30 .

الحجم، وتغير نمط السلطة ونمط العلاقات بين الأفراد (193).

وجير بالذكر أن آراء "أوجبرن" وكتابات المبكرة عن التكنولوجيا والاختراعات والإيديولوجيا، وما لها من تأثيرات على الأسرة، وتوضيحه لكيفية انتقال بعض الأنشطة كالأنشطة الاقتصادية، والترفيهية، والدينية إلى مؤسسات أخرى خارج نطاق الأسرة قد ظلت هي المحور الأساسي وراء اتجاهين أساسيين، يرى الأول منهما أن الأسرة قد فقدت كثيراً من وظائفها، بينما يرى الثاني أن هذا فقدان في الوظائف قد أحدث تدهوراً كبيراً في الأسرة، غير أن هذه الفكرة الأخيرة لا يمكن التدليل عليها، وذلك لأن الأسرة بالرغم من كل ما لحق بها من تغيرات لا تزال تؤدي الكثير من الوظائف لخدمة أعضائها، حيث لا يمكن لأية هيئة أخرى أن تنوب عنها في القيام بها (194).

أما كل من "بل" Bell و"فوجل" Vogel فقد اهتمتا في دراستهما عن الأسرة بالتبادل الوظيفي بينها وبين الأنساق الخارجية للمجتمع ككل، حيث أكد كل منهما على أن العلاقة بينهما علاقة تبادل وظيفي (195).

ويعني هذا أن "فوجل" قد نظر إلى الأسرة باعتبارها نسقاً فرعياً داخل المجتمع الكبير الذي يشمل العديد من الأنساق الفرعية المختلفة كالنسق التربوي، والنسق الاقتصادي، والنسق القيمي، وغير ذلك بحيث تؤثر هذه الأنساق على نسق الأسرة، كما تتأثر بالتالي به، ومن هنا فإن هذا التأثير قد يعرض البناء الأسري بصفة مستمرة للتعديل والتغير تبعاً لما يلحق بتلك الأنساق من تغيرات كنتاج منطقي للترابط الموجود بين التغيرات الأسرية من ناحية والتغيرات التي تحدث في تلك الأنساق من ناحية أخرى (196).

وقد أكدت "روز كوزر" في أثناء تناولها للعلاقة بين النسق الأسري والأنساق

(193) علياء شكري وآخرون: الأسرة والطفولة، مرجع سابق، ص 18 .

(194) سناء الخولي: الأسرة في عالم متغير، مرجع سابق، ص 50 : 51.

(195) Hill, D. Hansen, Op., Cit., P. 303.

(196) سامية الخشاب: النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة، مرجع سابق، ص 27 .

الأخرى ما يترتب على هذه العلاقة من ضرورة تغير الأسرة لكي تتوافق مع حاجات أو مطالب المجتمع المتغيرة فتستجيب بطريقة ملائمة للتغيرات البنائية الوظيفية الحادثة في المجتمع، كما عبر "بارسونز" عن ذلك أيضاً في تحليله للأسرة في المجتمع الصناعي، حيث ذهب إلى أن التغيرات التي تلحق بالنسق الاقتصادي تؤدي إلى حدوث تغيرات مصاحبة في الأسرة استجابة لعلاقة التساند الوظيفي بين الأسرة والأنساق الخارجية، وتتمثل هذه التغيرات في تحول الأسرة من الشكل الممتد إلى الشكل النووي، حيث تصبح الأسرة النووية أكثر توافقاً مع المتطلبات المعيارية للنسق الصناعي (197).

ولا يعد تصور "بارسونز" هذا عن الأسرة تصوراً جديداً فقد اهتم "دوركايم" بتطور أشكال الأسرة وساهم في ذلك بما أسماه قانون التقلص أو التناقص، فالأسرة من وجهة نظره تتطور من أشكال كبيرة إلى أشكال أصغر حتى تصل في النهاية إلى الأسرة النووية. ولم يقتصر دوركايم في تأكيده على تقلص بناء الأسرة بأنه تحول من الشكل الممتد إلى الشكل النووي، بل ذهب أيضاً إلى أن هذا التحول يؤدي إلى عزلة الأسرة عن دائرة العلاقات القرابية نتيجة لما يتطلبه المجتمع من حراك جغرافي (198). وفي هذا السياق أكد "ميردوك" على عالمية الأسرة النووية وذلك لما تقوم به من وظائف أولية تشمل الإنجاب، وتحديد المكانة، والمحافظة على البقاء، والتنشئة الاجتماعية، وأخيراً تنظيم العلاقة الجنسية (199).

وقد اهتمت "روز كوزر" أيضاً بدراسة وظائف الأسرة تجاه أعضائها، حيث قبلت مفهوم الأسرة كوحدة عالمية، غير أنها قد رفضت تفسير صفة العالمية هذه من

(197) جي روشيه : علم الاجتماع الأمريكي، ترجمة وتعليق : محمد الجوهري، أحمد زايد، دار المعارف، القاهرة، 1981، ص 213 .

(198) علياء شكري : مشكلات حول الأسرة والتصنيع، مقال للسيد الحسيني وآخرون في دراسات في التنمية، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1974، ص ص 4 : 6.

(199) Jennie Mchntyre, "The Structure Function Approach Conceptual Frame-Work, in Family Studies", The Macmillan Company. N.Y., 1960, P. 6.

خلال وظائف الأسرة الظاهرة المتمثلة في وظيفة الإنجاب، أو وظيفة التنشئة الاجتماعية، حيث ترى أن تلك الوظائف يمكن أن تتحقق خارج نطاق الأسرة، لذلك تحدد "كوزر" الوظائف الأساسية للأسرة في : تأكيد الأبوة الاجتماعية، وتقرير الزواج الخارجي، وفرض المعايير الاجتماعية على الكيان العضوي، ومنح الذاتية الاجتماعية لأعضاء الأسرة (200).

هذا ويرى كل من "بارسونز" و "بيلز" أن الوظائف التقليدية للأسرة بالنسبة لأعضائها قد تقلصت إلى وظيفتين هما : التنشئة الاجتماعية الأولية للأطفال التي بواسطتها يصبحون أعضاء في المجتمع الذي ولدوا فيه، والاستقرار للأشخاص البالغين (201).

وقد ذهب "بارسونز" إلى أن تقلص وظائف الأسرة هذا لا يمثل خطراً يهددها ولا يعني انكماشها، وإنما هو عبارة عن عملية تغيير تتعرض لها الأسرة، فمثلاً إذا كان المجتمع الصناعي الحديث قد ضم فيما مضى العديد من المؤسسات التي كانت تؤدي أكثر من وظيفة، فإنه مع التقدم ازداد التخصص وقلت أو تقلصت الوظائف التي تؤديها هذه المؤسسات، نظراً لظهور مؤسسات أخرى تتولى هذه الوظائف، وهذا بالمثل ينطبق على الأسرة، فقد كانت الأسرة في الماضي تمثل وحدة اقتصادية منتجة ومستهلكة في الوقت نفسه، بالإضافة إلى كونها وحدة إقامة، لكن منذ ظهور الثورة الصناعية أخذت هذه الوظائف تدريجياً في التقلص من الأسرة واختصت بها هيئات أخرى، حيث خرجت الوظيفة الاقتصادية من المنازل إلى المصانع وتحولت الوظيفة الاقتصادية للأسرة من وظيفة إنتاج إلى وظيفة استهلاك، كما فقدت الأسرة كثيراً من وظائفها التقليدية التي انتقلت إلى أنساق أخرى في المجتمع مثل المدرسة، والمصنع، وأجهزة الأمن الداخلية والخارجية، ودور العبادة، ودور الترفيه ... إلخ (202).

(200) سامية الخشاب : النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة، مرجع سابق ، ص 31 .

(201) سناء الخولي : الزواج والأسرة في عالم متغير، مرجع سابق ، ص 120 .

(202) سامية الخشاب : النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة، مرجع سابق ، ص 18 .

ويعني ذلك أن النظرية البنائية الوظيفية لم تفسر ما لحق بالأسرة من تغيرات حديثة على أنه انهيار أو تفكك، بل على العكس من ذلك نجد أن "بارسونز" قد أكد بوضوح أن التغيرات التي تحدث في الأسرة تنطوي على مكاسب كما تنطوي على خسائر، وذلك لأن الوحدة التي تفقد بعض وظائفها قد تصبح أكثر حرية في تبني وظائف أخرى، فتحرر الأسرة من كثير من الأعمال التي كانت تؤديها في الماضي يجعلها قادرة على القيام بالأعمال الباقية لها بطريقة أكثر نجاحاً، كما أنها تصبح في مركز يتيح لها إشباع كافة الاحتياجات العاطفية والشخصية لكل من البالغين والأطفال على حد سواء (203).

وأخيراً يرى الموظفون أن المشكلات الاجتماعية تزداد حدة عندما يصاب المجتمع أو جزء منه بالتفكك الذي يؤدي إلى إضعاف البناء الاجتماعي. وقد أكد "روبرت ميرتون" في تفسيره لأسباب المشكلات الاجتماعية على نسق القيم الاجتماعية الموجودة بالمجتمع الأمريكي، ذلك النسق الذي يحتوي على صراع بين القيم التي تمجد النجاح وتلك القيم التي تجعل من تحقيق ذلك النجاح شيئاً مستحيلاً بالنسبة للبعض، ويعزي "ميرتون" منشأ ذلك الصراع إلى حقيقة أن المجتمع الأمريكي تسود فيه القيم التي مؤداها أن كل فرد يستطيع أن يكون ناجحاً وأن يتنافس مع الآخرين أياً ما كانوا وأياً ما كان مركزه ولكن ليس باستطاعة كل الأفراد تحقيق ذلك الهدف بالطرق المشروعة المتاحة (204).

ويرى "ميرتون" أن هناك حالة من عدم الالتزام الثقافي خاصة فيما يمس القيم والمعايير ويكون نتاج ذلك انهيار محكات السلوك السوي والملائم في المجتمعات الحديثة. كما أن بناء الضبط يكون ضعيفاً لكونه يعكس ثقافة ضعيفة ومن ثم فالإنسان عندما يفقد ويفتقر للقيم والمعايير التي تكون بالضرورة ملزمة للجميع فإنه يعيش في نسق يعاني من حالة تسودها فوضى تلك المعايير التي يجب أن تكون ملزمة ولكنها في

(203) سناء الخولي : الأسرة في عالم متغير، مرجع سابق ، ص 73 .

(204) سمير نعيم أحمد : الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي، دار الهاني، القاهرة، ص ص 224 : 226 .

الحقيقة أصبحت مناهرة ما دامت قد افتقدت قوة الإلزام والالتزام (205).

ويقسم "ميرتون" المشكلات الاجتماعية إلى نوعين: يتمثل النوع الأول: فيما أطلق عليه المشكلات الاجتماعية الظاهرة، وهي تلك المشكلات التي ظهرت على سطح الحواس والمدرجات بحيث أن العلماء والقائمين على تحديدها قد أدركوا ماهيتها الضارة بالنسبة للمجتمع، ومن ثم يسعون إلى الحد منها والقضاء على العوامل والأسباب المؤدية إلى ظهورها وانتشارها، بينما يتمثل النوع الآخر في المشكلات الاجتماعية الكامنة وهي تلك المشكلات الموجودة بالفعل في الواقع ولكن لم يدرك ذوي السلطة بعد أنها ظاهرة معتلة تشير إلى حالة من فقدان المعايير أو أنها تتعارض في وجودها مع نسق القيم الاجتماعية المتفق عليها، وتكون المشكلة الاجتماعية الكامنة عند "روبرت ميرتون" موجودة وغير موجودة في نفس الوقت، أي أنها موجودة في الواقع ولكن لم يدركها العلماء أو القائمين على السلطة ولم يدركوا مدى إشكالياتها وخطورتها على المجتمع (206).

ومما سبق يتضح أن النظرية الوظيفية من أكثر النظريات انتشاراً في دراسة الأسرة، وأنه قد ركزت بشكل عام على البناء والوظيفة فافتترضت أن الشكل والبناء والأدوار والوظيفة بالنسبة للأسرة هي نفسها بالنسبة للمجتمع وأن الأسرة جزء من المجتمع وأن ثمة علاقة متبادلة بينهما.

ب - النظرية التفاعلية الرمزية :

يعتبر الاتجاه التفاعلي الرمزي من أكثر الاتجاهات استخداماً في مجال علم الاجتماع الأسري، نظراً لأن صغر حجم الأسرة قد مكن من إجراء العديد من البحوث المتعمقة على عمليات التفاعل داخل الأسرة، حيث يركز هذا الاتجاه على دراسة العلاقات السائدة بين الزوج والزوجة، وبين الوالدين والأبناء، فهو ينظر إلى الأسرة باعتبارها وحدة من الأشخاص المتفاعلين، وذلك لأن الشخصية من وجهة نظر

(205) سامية خضر صالح : دراسات سوسيولوجية معاصرة، مرجع سابق، ص 29 .

(206) المرجع السابق ، ص 29 .

أصحاب هذا الاتجاه ليست كياناً جامداً، وإنما هي مفهوم دينامي، وكذلك الأسرة هي شيء معاش ومتغير ونام (207).

وإذا كانت هذه النظرية تهتم أساساً بدراسة العمليات الداخلية في الأسرة، وتحدد وحدة الدراسة في العلاقات الدينامية بين الزوج والزوجة والأبناء تحت مصطلح الحاجات وأنماط السلوك وعمليات التكيف، فإنه يمكن أيضاً عن طريقها فهم العلاقة بين الأسرة والمجتمع، وذلك لأنها تركز على عمليات التفاعل داخل الأسرة مع ربطها بالتفاعل الاجتماعي الذي يحدث في البناء الاجتماعي للمجتمع ككل، فالأسرة ليست منعزلة ولكنها محددة بنمط الحياة السائد في المجتمع (208).

ومن هنا يمكن القول أن التفاعلية الرمزية تركز على التصرفات الشخصية والسلوكيات التي تصدر عن الأفراد في إطار الحياة اليومية، فلقد قدمت التفاعلية الرمزية نموذجاً من خلاله، يمكن أن تركز على التصرفات والسلوكيات التي يفرزها الفاعلون الاجتماعيون في إطار الواقع اليومي. لذا نجدها قدمت مجموعة من المفاهيم التي استندت إليها لدراسة الواقع مثل مفاهيم الدور والمكانة والموقف التي من خلالها استطاعت أن تقدم تفسيرات غير سببية لما يحدث في إطار الواقع الحياتي، وأن التفسيرات السببية على الرغم من ضيقها نظراً لاستنادها على مفاهيم صغرى أو رؤى صغرى فإنها استطاعت أن تخبر الواقع بعيداً عن الافتراضات المسبقة وهو ما كانت تستند إليه العلوم الاجتماعية من قبل، وأن عدم الاستناد إلى الافتراضات المسبقة جعل أصحاب هذه النظرية يركزون على ما يصدر من سلوك من الأفراد في إطار التفاعل الاجتماعي (209).

كذلك فقد جاءت أعمال "وولر" Waller في كتابه (الأسرة) تشير إلى أنه يجب أن ننظر إلى الأسرة باعتبارها نسق من التفاعل الاجتماعي، وأنه يجب وأن يتم تفسير

(207) سامية الخشاب : النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة، مرجع سابق، ص 33 .

(208) المرجع السابق ، ص 34 .

(209) Couch J., Studlesin Symbolic interaction A research Annual: The Iowa School, Supplement 2, 1986, P. 486.

الوقائع الأسرية في ضوء وقائع وحوادث أسرية أخرى⁽²¹⁰⁾. وقد أصبح هذا الإطار مرجعاً أساسياً للكثير من الدراسات الحالية التي تهتم بالتفاعل القائم بين الأشخاص داخل محيط الأسرة، وهو ما ترتب عليه توجيه اهتمام كبير إلى طبيعة العلاقات بين الزوج والزوجة والآباء والأبناء، بالإضافة إلى ما يحكم تلك العلاقات من أدوار وقواعد، وكذلك الموقف الزواجي⁽²¹¹⁾.

هذا ويقوم الاتجاه التفاعلي الرمزي على عدد من القضايا المحورية التي يمكن من خلالها تحديد ملامحه الأساسية في دراسة الأسرة وهي:

"تفهم الأسرة في ضوء هذا المدخل على أنها وحدة من الفاعلين الذين يعيشون في بيئة رمزية خاصة هي الأسرة، وفي بيئة أخرى عامة هي المجتمع المحيط بهم، وفي ضوء هذا الفهم فإن الأسرة وما بها من عمليات كالزواج والتنشئة الاجتماعية وغيرهما لا تدرس إلا في ضوء المحددات الداخلية لسلوك الأعضاء فيها وتأويلهم الخاص ورؤيتهم الخاصة، وليس في ضوء أطر مفروضة من الخارج، وفي ضوء هذا الفهم فإن أدوار أعضاء الأسرة تفهم بشكل يختلف عن الفهم النسقي أو النظامي الذي يرسم حدود الدور في إطار التوقعات النظامية للأدوار، أي في ضوء معايير خارجية عن ذات ممارس الدور، إن التفاعلية الرمزية تدرس الأدوار في نطاق عملية التفاعل وهي نفسها التوقعات المتبادلة، والأدوار هنا تدرس على أنها أدوار خلاقة ودينامية تنتج دائماً معايير جديدة وقيماً جديدة، وتحظى الأدوار في الأسرة وفقاً لهذا المنظور بمساحة كبيرة من دراسات التفاعلية الرمزية، بل إنها تكاد تكون القاسم المشتركة في معظم دراسات الأسرة المنطلقة من هذا المدخل⁽²¹²⁾.

كذلك يرى مؤيدو التفاعل الرمزي أن عملية إيجاد المفاهيم تتمركز حول الذات

(210) H. Christensen, Hand book of Marriage and the Family, Chicago, 1964, P. 144.

(211) سناء الخولي : الأسرة والحياة العائلية، مرجع سابق، ص 157 .

(212) علياء شكري وآخرون : الأسرة والطفولة، مرجع سابق، ص ص 32 : 33 .

التي تظهر في سياق تفاعل الأسرة في الأدوار، فالدور يشمل توقعات السلوك ويأخذ معنى عندما تتم مقارنته بدور آخر كما نجد في علاقة الأم بأبنائها، ويؤثر مدى ارتباط الفرد بدور ما على أداء هذا الدور، فمثلاً يؤثر فهم الزوجين لأدوارهما ودرجة التزامهما على مجرى الزواج ونتيجته، ولذلك فإن دراسات وبحوث التفاعل الرمزي تؤكد على أهمية معنى الموقف لهؤلاء الذين يخصهم هذا الموقف، حيث أن مشاعرهم الذاتية وتعريفاتهم لها أهمية بالغة، ومن ثم فإن المعلومات يجب أن تفسر من وجهة نظر الأفراد (213).

وفي هذا السياق يرى "هيل" و "هانسن" أن المفهوم التفاعلي للأسرة يذهب إلى أن إدراك الفرد للمعايير أو توقعات الدور تجعله ملتزماً في سلوكه بأعضاء الجماعة سواء على المستوى الفردي أم على المستوى الجماعي. ويحدد الفرد هذه التوقعات في أي موقف تبعاً لمصدرها وهو الجماعة المرجعية وفي ضوء تصوره الذاتي. وعندما يحقق ذلك يقوم بدوره وتتم دراسة الأسرة الآن من خلال تحليل التفاعلات الظاهرة والصريحة القائمة في هذا البناء (214). كما أعطى "ولر" أهمية كبيرة للبعد التاريخي عند دراسته لعمليات التفاعل الأسري. وقد حدد خمس مراحل في الحياة الأسرية لقياس هذا البعد التاريخي وهي: 1- الحياة الأسرية عند الوالدين، 2- الملاحظة، 3 - السنة الأولى من الزواج، 4- الأبوة، 5 - مرحلة الفراغ (215).

هذا وتفترض التفاعلية الرمزية أن العالم الرمزي والثقافي يختلف باختلاف البيئة اللغوية أو العرقية أو حتى الطبقة للأفراد. ومن خلال هذه الفرضية يهتم دارسوا الأسرة بطبيعة الاختلاف بين العالم الرمزي لكل من الزوج والزوجة. وتأثير هذا الاختلاف على تحديد التوقعات الخاصة بأدوار كل منهما، وكذلك على طبيعة التفاعل

(213) السيد عبد العاطي السيد وآخرون : علم اجتماع الأسرة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص ص 254 : 255 .

(214) R. Hill and Hansen, Op. Cit., PP. 302: 303.

(215) H. Christensen, Op. Cit., P. 144.

بينهما، وفي هذا الصدد فقد أكدت الدراسات أنه كلما كان العالم الرمزي للزوجين مختلفاً ومتبايناً ظهرت توقعات الأدوار بينهما بشكل ضعيف وبطيء وشهد التفاعل بينهما أشكالاً من التوتر والصراع، بينما يحدث العكس في حالة اشتراك الطرفين في عالم رمزي واحد. وهكذا تركّز تلك النظرية على أن الكائن الإنساني المهيأ اجتماعياً هو الذي يمكن أن يمارس عملية الاتصال الرمزي ويساهم في المعاني ويكون له رد فعل اجتماعي وهذا ما يجعلنا نرى أن التفاعلية الرمزية لا تستطيع أن تفهم السلوك عن طريق ما هو خارجي بل ينبغي أن تفهمه في إطار ما هو داخلي أيضاً⁽²¹⁶⁾.

ومن ناحية أخرى تمثل عملية التنشئة الاجتماعية أو التطبيع الاجتماعي محوراً هاماً في التفاعلية الرمزية، وذلك لما لها من أهمية مركزية في التنظيم الأسري، حيث تذهب هذه النظرية إلى أن للأسرة دوراً أساسياً في تكوين أو تشكيل ذوات أبنائها. فالأفراد لا يولدون بذواتهم كاملة. فهم يولدون بذلك الجزء البيولوجي من الذات فقط. أما المستويات الأخرى للذات (سواء المستوى النفسي المرتبط بنمط الشخصية، أو المستوى الاجتماعي المرتبط بالأدوار والعلاقة بين الذات والمجتمع)، فإنهما يتشكلان داخل محيط الأسرة، وذلك لأن عملية التفاعل الاجتماعي التي تتم في الأسرة تمكن الطفل من خلق ذات خاصة به، وبالتدريج بعد ذلك تكتسب الذات ملامحها وتنمي لنفسها استقلالاً. ومن هنا يرجع الاختلاف بين الذوات في جانب منه إلى الاختلاف في نمط أو شكل التفاعل الرمزي داخل الأسرة. فالآباء يتباينون في نمط استجاباتهم للتفاعل مع الأطفال. كما أنهم يتباينون أيضاً في مستوى التدعيم الذي يقدمونه لهؤلاء الأطفال. وفي هذا الصدد فكلما كان التفاعل من جانب الآباء أكثر إيجابية، وكانت استجاباتهم أكثر تدعياً أنتجت الأسرة أشخاصاً أو ذواتاً أكثر ألفة بعالم الرموز في الأسرة والمجتمع وأقدر على التكيف والتلاؤم مع المجتمع والعكس بالعكس⁽²¹⁷⁾.

(216) Rank R., Toward amultiple perspective in Family Theory and Practices, Family and Relations, Vol. 32, No. 3 Ju., 1983, P. 441.

(217) علياء شكري وآخرون: الأسرة والطفولة، مرجع سابق، ص 34 .

وتأكيداً لما سبق فإن التفاعلية الرمزية تهتم بالتصرفات التي يصدرها الفرد ويشكلها السلوك من خلال التفاعلات الاجتماعية بينه وبين الفاعلين الاجتماعيين الآخرين، لأن رد الفعل يأتي من خلال عملية التفاعلات الاجتماعية بين الناس وهي الأساس الذي تقوم عليه التفاعلية الرمزية والتي يحكمها أمران، الأول، هو النفس، والآخر، هو المحيط الثقافي الذي يعيش في إطاره الفاعل الاجتماعي. وحيث إن المحيط الاجتماعي والنفسي هما المحددان الرئيسيان للسلوك فإنهما يعملان على إفراز المعاني الرمزية التي يمكن أن تفرز في إطار التفاعل اليومي بين الفاعلين الاجتماعيين⁽²¹⁸⁾.

وهكذا فإن رؤية التفاعلية الرمزية قد حاولت أن تقدم بديلاً نظرياً لما هو سائد في إطار علم النفس وعلم الاجتماع تلك التي ارتبطت بأنواع نظريات الموقف. حيث إن الوجود الاجتماعي وليس البيولوجي لديها هو الأساس الجوهرى في صياغة مفاهيمها وهو ما يتضح بشكل جلي في تركيزها على عمليات السلوك وما يتصل بتركيب الذات⁽²¹⁹⁾. حيث أخذت من السلوك مفتاحاً وأداة لدراسة التصرفات التي تنتج في إطار التفاعل لكي يضيق الواقع بصورة مباشرة عن طريق رؤية النفس وما يصدر عنها من سلوك في إطار الواقع الاجتماعي⁽²²⁰⁾.

كذلك، فإن التفاعلية الرمزية لا تقتصر على الأدوار، وإنما تهتم أيضاً ببعض الموضوعات الأخرى كالمركز، وعلاقات المركز الداخلية، وعمليات الاتصال، والصراع، وحل المشاكل، واتخاذ القرارات، والجوانب المختلفة الأخرى للتفاعل

(218) Ernst E., Reasons of a Symbolic concept of action "Culture and Psychology",

Vol 13, 1988, PP 423 – 431.

(219) Larsen V., and Wright H., Symbolic Interaction Theory, Paper presented at the Annual Meeting of Society of Educators and schools 11th Louisville, ky, October 10-11-1986, P. 120. 8

(220) Benzin N., Studies in Symbolic Interaction A Research Annual, Vol. 10, Jai press, Inc, NSA, 1989, P. 41.

الأسري، والعمليات العديدة التي تبدأ بالزواج وتنتهي بالطلاق (221).

وأخيراً مجمل القول أنه على الرغم من أن التفاعلية الرمزية قد اهتمت بما يكتنف الأسرة من مشكلات خاصة باعتبارها جماعة صغيرة في إطار ما يسمى دورة حياة الأسرة ومحيطها فإنها تركز في إطار هذه الحياة على ما يسمى بمفهوم الذات الذي استطاع أن يمدّها بفهم واسع للمواقف الاجتماعية التي يصدر من خلالها السلوك والتصرفات الناتجة عن الأفراد. والتفاعلية الرمزية لا تسوي بين المواقف كلها. إذ أنها تنظر إليها في ضوء تباين واختلاف المواقف الاجتماعية والتفاعلات الاجتماعية المختلفة التي يفرزها الواقع اليومي خاصة التي تأتي من خلال عمليات الاتصال بين الفاعلين الاجتماعيين أي إننا نفهم من ذلك أن التفاعلية الرمزية تركز على عملية الاتصال التي تأتي دائماً بتفاعل اجتماعي يفرز سلوكاً أو تصرفات في الموقف المحدد في الواقع المعاش (222).

ج - نظرية نوعية الزواج :

تقدم هذه النظرية نمطاً تحليلياً يفترض أن هناك زواج ذات نوعية عالية يترتب عليه درجة كبيرة من الرضا والسعادة، بحيث يصبح الزواج نسقاً وظيفياً متوائماً، ومن خلال هذا النمط المثالي يمكن تحليل ديناميات كل من الاستقرار الزواجي والطلاق، ويعد نوعية الزواج مفهوماً شاملاً يحوي مفاهيم عديدة كالرضا، والسعادة، والصراع، والتوتر، والاتصال، والتوافق والتكامل الزواجي، حيث يركز هذا المفهوم على إيضاح كافة المتغيرات التي يمكن عن طريقها تقييم العلاقة الزوجية.

وقد بدأ معالجة قضية الاستقرار الزواجي تحت هذا المفهوم كنتاج للحاجة إلى بعض الدراسات الكيفية والديموجرافية حول موضوع الاستقرار الزواجي والانحلال الزواجي، وذلك بسبب عدم قدرة الاتجاه الكمي على معالجة هذه الظاهرة بما تشمله

(221) R. Hill and Hansen, Op. Cit., P. 303.

(222) Anderson C., Intervention in Cases of Woman battering, An Application of Symbolic Interactionism and critical Theory, Clinical Sociology Review., USA, Vol. 6, 1988, PP. 134- 135.

من مكونات، فمثلاً تكفي الإحصاءات بحصر الطلاق دون التعرض للمظاهر الأخرى لعدم الاستقرار الزوجي، مما أدى إلى انتشار استخدام مفهوم نوعية الزواج كإطار تحليلي نشأ من خلال العديد من الآراء للعلماء والمنظرين، وكذلك من نتائج البحوث الخاصة بالاستقرار الزوجي⁽²²³⁾.

وترى هذه النظرية أن نوعية الزواج تتحدد وفقاً لإطار تصوري يتكون من مجموعة قضايا تبدأ بمرحلة ما قبل الزواج ثم الزواج ثم الصراع وأخيراً ما بعد الزواج، وكل مرحلة من هذه المراحل تتكون من عدد غير قليل من المتغيرات أو المؤشرات التي توضح نوعية الزواج وبالتالي تؤثر على الاستقرار الزوجي، وأن مظاهر وأشكال عدم الاستقرار الزوجي متعددة، فبالإضافة إلى موت الزوج أو الزوجة، هناك مظهر آخر أكثر انتشاراً وهو الطلاق، هذا إلى جانب الانفصال الذي يكون سابقاً على إعلان الطلاق، كما يعد بطلان الزواج قانوناً والهجر من جانب أحد الزوجين من مؤشرات عدم الاستقرار الزوجي⁽²²⁴⁾.

هذا وتذهب هذه النظرية إلى أن هناك عدداً من المتغيرات والمؤشرات ذات التأثير على الاستقرار الزوجي وهي التجانس، والعوامل الاقتصادية، والعوامل الاجتماعية، والعوامل الخاصة بالتوافق الزوجي .

وتتخذ قضية التجانس من الأفكار الخاصة بنظرية المعيار نقطة الانطلاق الأساسية لها، حيث تتحدد هذه النظرية من خلال مسلمة هامة محتواها هو أن معايير اختيار القرين أو شريك الحياة ترتكز في المقام الأول على أساس من التشابه والتجانس في العديد من الخصائص الاجتماعية كالجنس والدين والسن ومستوى الذكاء والحالة الزوجية، وترتفع نوعية الزواج طبقاً لمعايير التجانس بين الزوجين، بينما

(223) Joan Haber and Glenna Spitze, Trends in Family Sociology, in Neil J. Smelser, Hand book of Sociology, by a 5 age. Publications, Inc, 1988, PP. 429 : 430.

(224) Ibid., PP. 431: 432.

تنخفض نوعية الزواج في حالة عدم وجود التجانس وفق هذه المعايير مما يؤثر بالتالي على الاستقرار الزواجي (225).

أما العوامل الاقتصادية التي تؤثر على الاستقرار الزواجي فيمكن تحديدها من خلال ثلاث قضايا هامة هي كفاية دخل الأسرة، وعمل الزوجة، واقتصاد الأسرة، وتتمثل قضية كفاية دخل الأسرة من خلال أعمال كل من "لوك" و "بيرجس" و "وليام جود" حيث ذهب هؤلاء إلى أن ارتفاع نوعية الزواج يرتبط بارتفاع المستوى الاقتصادي للأسرة، أو الكفاية الاقتصادية للأسرة والتي تتحدد من خلال العديد من المؤشرات كالوظيفة المرموقة للزوج، والمصدر المالي الثابت والمستقر، وارتفاع دخل الأسرة، وأن ذلك بدوره يؤثر في نوعية الزواج وبالتالي الاستقرار الزواجي (226).

وتتحدد قضية عمل الزوجة من خلال العلاقة بين هذا العمل ونوعية الزواج، حيث أكدت معظم الدراسات على أن النساء غير العاملات ترتفع لديهن نوعية الزواج بالمقارنة بالزوجات العاملات، بينما تؤكد بعض الدراسات الأخرى عكس ذلك، وبالتالي فإن عمل المرأة يعد ذو تأثير مزدوج على نوعية الزواج، غير أن هناك اختلاف بالطبع خاصة لو وضعنا في الاعتبار قضية الطبقة الاجتماعية، حيث نتج عن عمل الزوجة تزايد نوعية الزواج في الجماعات ذات الدخل المنخفض أو المتدني، ويمكن إضافة بعد آخر لهذه القضية، وهو أنه من الضروري توافر حرية المرأة في الاختيار بين الجلوس في المنزل والعمل خارجه، حيث ترتفع نوعية الزواج كلما تزايد رضا الزوجة عن عملها، وذلك باعتبار أنه نابع من الحرية الشخصية دون فرض أو إجبار (227).

(225) Robert A. Lewis and Others, Theorizing about the Quality and Stability of Marriage, by Free Press a Division of Macmillan Publishing Co., Inc, New York, 1979, PP. 276: 277.

(226) Ibid., P.278.

(227) Ibid., P. 280.

وفي هذا الإطار يعد العامل الاقتصادي داخل الأسرة من الأبعاد الهامة في الاستقرار الزواجي، حيث تمثل الناحية الاقتصادية مجالاً من المجالات التي قد ينشأ الصراع بسببها، فعدم توافر الموارد الاقتصادية الكافية يجعل الأسرة عاجزة عن أداء وظائفها مما قد يترتب عليه ظهور صراع بين أفرادها، وقد تتوافر الموارد الاقتصادية، ولكن يختلف الزوجان في طرق الإنفاق، وفي الأمور المتعلقة بميزانية الأسرة، الأمر الذي يؤدي بدوره أيضاً إلى الصراع داخل الأسرة (228). ويبدو ذلك بوضوح من خلال المعيشة المشتركة داخل الأسرة الممتدة، حيث غالباً ما تشعر الزوجات بالكراهية حينما يرون أزواجهن يقومون بجهد كبير ولا يحصلون إلا على قدر ضئيل من الناتج، وكذلك ضرورة حصول أطفالهن على نصيب عادل من احتياجاتهم، وهذا ينبع بالطبع من طبيعة الأسرة الممتدة التي تقوم بوظيفة الحماية والرعاية لكل أفرادها (229).

كذلك فإن العوامل الاجتماعية والثقافية التي تؤثر على الاستقرار الزواجي يمكن تحديدها من خلال ثلاث قضايا هامة هي التدعيم، والامتثال للعرف والتقاليد، ونمط المعيشة المشترك، حيث أن التدعيم هو الإحساس بالرضا والقبول من جانب الأسرتين والأقارب والأصدقاء تجاه الزواج والعلاقة الزوجية، وقد برز ذلك بوضوح في أعمال "لويس" من خلال الارتباط الإيجابي بين نوعية الزواج ووجود التدعيم من قبل الآخرين، ويكون هذا التدعيم قبل الزواج ويستمر خلال الحياة الزوجية، وكلما ازداد تدعيم الآخرين تزايدت نوعية الزواج التي تؤثر بدورها على الاستقرار في الزواج (230).

وعن قضية الامتثال للعرف والتقاليد يمكن القول بأنها تنطلق من مسلمة هامة وهي : أن تزايد نوعية الزواج ترتبط بتزايد التمسك بالعرف والتقاليد، وقد ظهرت هذه

(228) سامية الخشاب: النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة، مرجع سابق، ص 142 .

(229) عبد الله الخريجي: علم الاجتماع العائلي، دار الثقافة للطباعة والنشر، ط1، 1981، ص 141 .

(230) Robert A. Lewis and Others, Op. Cit., P. 278.

القضية بوضوح من خلال أعمال "بيرجس"، حيث حدد بعض السمات الأساسية لتقييم التوافق الزوجي، والتي تعد في ذات الوقت مؤشرات هامة لتحديد نوعية السلوك ومدى تماثله للمعايير الخاصة بالعرف والتقاليد، وذلك لأن انحراف السلوك عن المعايير المفروضة يؤثر بالطبع على انخفاض نوعية الزواج وبالتالي عدم الاستقرار الزوجي⁽²³¹⁾.

أيضاً فقد برزت القضية الخاصة بنمط المعيشة المشتركة وأثرها على نوعية الزواج والاستقرار بين الزوجين من خلال دراسات كل من "كلارك" و "كريستين" و "فيليبك"، حيث توصل "كلارك" إلى نتيجة هامة وهي أن التزام داخل وحدة المعيشة، بالإضافة إلى وجود أفراد من نفس جيل الزوجين يؤدي إلى انخفاض نوعية الزواج، هذا إلى جانب ما توصل إليه "كريستين" و "فيليبك" من أن نوعية الزواج تتأثر بحجم الأسرة، حيث أن هناك ارتباطاً عكسياً بين المتغيرين⁽²³²⁾.

وأخيراً فإن العوامل الخاصة بالتوافق الزوجي يمكن تحديدها من خلال أربع قضايا هامة هي الرضا الزوجي، والإشباع العاطفي، وملائمة الدور، والاتصال والتفاعل، ويعبر عن الرضا الزوجي فرضية هامة مؤداها هو أن نوعية الزواج ترتفع بارتفاع معدل الرضا الزوجي، ويتحدد هذا الرضا من خلال العديد من المؤشرات الإيجابية كشعور الزوجين بالتشابه، وسهولة الاتصال، والاتفاق القيمي، والصدق مع الذات تجاه الآخر، والتقييم الإيجابي للآخر، وقد ظهرت هذه الأفكار من خلال أعمال كل من "بيرجس" و "لوك" بصفة خاصة⁽²³³⁾.

وقد تطورت هذه القضية على يد كل من "أوردن" و "برادبيرن"، حيث توصلا إلى أن هناك بعض المتغيرات الهامة المستقلة التي تؤثر في التوافق الزوجي وهي الرضا والتوتر، ويكون للرضا تأثيره الإيجابي على الحياة الزوجية، بينما يكون للتوتر

(231) Ibid., P. 279.

(232) Ibid., P. 280.

(233) Wesley R. Burr, Theory Construction and the Sociology of the Family, by John Wiley and Sons, Inc, 1973, PP. 55: 57.

تأثيره السلبي، وبالتالي فقد صاغ كل من هذين العالمين قضية أساسية ترتبط بالاستقرار الزواجي، وهي أن هناك علاقة إيجابية بين معدل الرضا في العلاقة الزوجية والتوافق الزواجي، وأن هناك علاقة سلبية بين معدل التوتر في العلاقة الزوجية والتوافق الزواجي (234).

كذلك فإن تزايد الإشباع العاطفي بين الزوجين يؤدي إلى ارتفاع نوعية الزواج، وقد ظهرت وتبلورت هذه القضية بوضوح من خلال أعمال كل من "ويلر" و"هيل"، حيث ساهمت أعمالهم في تحديد بعض المؤشرات الخاصة بالإشباع العاطفي، كالتعبير عن العاطفة بصورة جيدة بين الزوجين، وتزايد الاحترام، وزيادة الكفاءة الاجتماعية، والمساواة بين الزوجين، والحب بين الطرفين، والرضا الجنسي، ومفهوم الزواج لدى كل من الزوجين (235).

ومن ناحية أخرى يؤثر فقدان الإشباع العاطفي في ظهور الصراع الزواجي، فقد تتغير العاطفة الزوجية عند أحد الزوجين بعد فترة من الحياة الزوجية قد تطول أو تقصر سواء كان ذلك نتيجة لسوء المعاملة أو الإهمال أو الهجر، أو نتيجة لما يتولد عن نمط المعيشة داخل الأسرة الممتدة من ضغوط وتوتر مما يغير من معدل العاطفة لدى الزوجة تجاه زوجها، حيث تحمله مسئولية سوء معاملتها داخل أسرته، فتصبح الحياة الزوجية خالية من الحب والعطف، وهذا الفتور العاطفي قد يكون مجالاً لظهور الصراع الزواجي، كما أن اشتداد العواطف وتأجج الانفعالات بين الزوجين قد يعكران صفو الحياة الزوجية، ويؤديان إلى ظهور الصراع الذي قد ينتهي بالانفصال (236).

وفي هذا السياق تعد قضية ملائمة الدور من المتغيرات الهامة في ارتفاع نوعية الزواج، وقد تبلورت هذه القضية بشكل واضح من خلال أعمال كل من "مانجس" و"بير"، فقد وجد "مانجس" أن هناك عدداً من المتغيرات التي تؤثر على العلاقة

(234) Ibid., PP. 44 : 48.

(235) Robert A. Lewis and Others, Op. Cit., PP. 282: 283.

(236) سامية الخشاب: النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة، مرجع سابق، ص 143 .

الزوجية، حيث يتأثر التكامل النوعي للزواج بدرجة التماثل بين الزوجين خاصة فيما يتعلق بتوقعات كل شريك من شريكه، وما هو قائم بالفعل بين الطرفين⁽²³⁷⁾.
أما قضية التفاعل فقد تبلورت من خلال أعمال كل من "وولف" و "بلود"، وتنطلق هذه القضية من فرضية أساسية وهي أن هناك علاقة إيجابية بين معدل التفاعل بين الزوجين ونوعية الزواج، وتظهر ديناميات التفاعل بين الزوجين من خلال العديد من المؤشرات هي: مدى توافر الصداقة بين الزوجين، ومدى توافر المشاركة في الأنشطة المختلفة، ومدى ضالة فرص الانفصال الفيزيقي بين الزوجين، ومدى الفاعلية في حل المشاكل الزوجية، ومدى الوعي بالأمور الدينية⁽²³⁸⁾.

2 - الاتجاهات النقدية:

أ - النظرية المادية التاريخية:

تطبق النظرية المادية التاريخية على الرغم من تعديلها في ضوء أوضاع القرن العشرين على تفسير المجتمع المعاصر، حيث تذهب هذه النظرية إلى أن التغيرات الاجتماعية لا تحدث بسبب التطور، ولكن بسبب تصادم قوى متعارضة - المُستغل والمُستغل - ولذلك تستخدم هذه النظرية نموذج الصراع لتحليل المجتمع، فلا تنظر إلى المجتمع باعتباره نظام يتذبذب دائماً حول التوازن، والتوازن الوظيفي، والاجتماع والصراع، ولكن مجموعات متصارعة تنشق من تناقضات البناء الاجتماعي، فالمجتمع بصورة عامة لا يعكس تناسقاً متكاملًا ومتربطاً، بل على العكس من ذلك يخفي تناقضات هامة داخل البناء⁽²³⁹⁾.

وتعتبر تلك النظرية من النظريات الأولى التي اهتمت بدراسة أثر التصنيع على الأسرة، وخاصة من خلال أعمال "إنجلز"، ولقد أقام "ماركس" استقصاءه التجريبي على التغيرات التي تعرضت لها الأسرة الإنجليزية تحت تأثير المصنع، حيث حلت الآلة محل الإنسان في القيام بالعمل وتضاعف الإنتاج بشكل سريع، وكذلك تم الاستغناء عن

(237) Robert A. Lewis and Others, Op. Cit., P.284.

(238) Ibid., P. 284.

(239) السيد عبد العاطي السيد وآخرون: علم اجتماع الأسرة، مرجع سابق، ص 257 .

العمال ذوي المهارات، وظهرت إمكانية تشغيل الآلات بواسطة النساء والأطفال، وقد نتج عن ذلك أن أصبح جميع أفراد الأسرة يستطيعون الالتحاق بالعمل، وبالرغم من ذلك، قلت الأجور إلى المستوى الذي فرض على الجميع الالتحاق بالعمل حتى يتمكنوا من المعيشة مما أدى إلى تفكك الأسرة الإنجليزية⁽²⁴⁰⁾.

وبالتأكيد لم يكن هدف "ماركس" الأساسي هو وضع نظرية عامة في تغير الأسرة، وذلك لأن آراء الفلسفية المشتقة من "هيجل" تزعم أن التغيرات الاجتماعية العلمية لا تكون صحيحة إلا فقط بالنسبة لأحداث وعصور معينة، كنشأة النسق الرأسمالي مثلاً، ويتبين لنا من استعراض نظرية "ماركس" أنه قد رأى أن أثر التصنيع على الأسرة يكون سيئاً، حيث يؤدي بها إلى التفكك والانهيار، غير أنه من المؤكد أن ذلك لا ينطبق على جميع الحالات أو كل العصور، فقد تكون النتائج التي توصل إليها "ماركس" صادقة في بدء التصنيع إلا أن الأمر يختلف الآن⁽²⁴¹⁾.

وينطلق "ماركس" في دراسته للأسرة من مسلماته الأساسية فيركز على فكرة الاستغلال والسيطرة، ويدرس الأسرة من خلال علاقة الرجل بالمرأة⁽²⁴²⁾. وذلك لأن الأسرة في نظره هي جزء من المجتمع الكبير، فكما يتحرر العامل من عبودية العمل المأجور ورأس المال تتحرر المرأة من الرجل، فوضع المرأة في المجتمع معيار لتقدمه أو لتأخره حضارياً، والرجل في الأسرة هو البرجوازي والمرأة هي البروليتاريا⁽²⁴³⁾. حيث يرى "ماركس" أن الأسرة المتأصلة في علاقات الملكية هي عامل أساسي للقهر، ولذلك فإن زوالها يعد من متطلبات المجتمع الجديد بعد الرأسمالية⁽²⁴⁴⁾.

(240) سناء الخولي: الأسرة في عالم متغير، مرجع سابق، ص 96 .

(241) المرجع السابق، ص 97 .

(242) إجلال إسماعيل حلمي: علم الاجتماع العائلي، مرجع سابق، ص 61 : 62 .

(243) ماركس وإنجلز وآخرون: المرأة في التراث الاشتراكي، ترجمة: جورج طرابيشي، دار الطليعة،

بيروت، ط1، 1977، ص 42 .

(244) السيد عبد العاطي السيد وآخرون: علم اجتماع الأسرة، مرجع سابق، ص 258 .

وفي هذا الصدد فقد كان إسهام "إنجلز" واضحاً، إذ نظر إلى الأسرة باعتبارها مؤسسة متغيرة، وعنصر نشيط لا يمكن أن يكون في حالة ساكنة، بل إن الأسرة كذلك تتقدم دائماً من الأدنى إلى الأعلى، كما اهتم أيضاً أثناء معالجته لموضوع الأسرة بعلاقات الاستغلال بين الرجال والنساء، حيث يرى أن تلك العلاقات توجد كامنة في قلب الأسرة الحديثة، كما يرى أن السيطرة التي يتميز بها الرجال ليست شيئاً حتمياً، ولكنها نتاج ظروف تاريخية مرتبطة بتطور الملكية الخاصة وانتقالها من جيل إلى آخر مما جعل الرجل يحتاج إلى ممارسة مزيد من الضبط على المرأة⁽²⁴⁵⁾.

ويعني هذا من وجهة نظر "إنجلز" أن أصل الأسرة وأصل سيطرة الرجل على المرأة يرتبط بظهور الطبقات الاقتصادية الاجتماعية، إذ ظهرت مع الملكية الخاصة فروق في الثروة والمركز الاجتماعي، كما أن انحصار دور المرأة وتدني مكانتها يرجع إلى التطور الذي حدث في قوى الإنتاج ونشأة نظام تقسيم العمل، أي أن التمييز بين الرجل والمرأة كان نتيجة لعوامل اجتماعية واقتصادية أكثر منها بيولوجية⁽²⁴⁶⁾.

ومن هنا فقد رأى "إنجلز" أن تحرير المرأة من كل أشكال الاستغلال والعبودية لن يحدث إلا بتجريد المجتمع بأكمله من صور الاستغلال المختلفة التي تشترك فيها المرأة مع كثير من الفئات الاجتماعية الأخرى، ولن يتم ذلك إلا بزوال النظم الطبقية وقيام مجتمعات جديدة تخلو من كل أشكال التمييز والظلم والاستغلال، بالإضافة إلى إقامة علاقات جديدة أساسها الحب والتعاون والرفاهية، فقيمة الفرد تتحدد فقط بناء على مشاركته في عملية الإنتاج وعلى ما يقدمه من عمل، وهذا هو السبيل الوحيد لتحسين أوضاع المرأة وتحقيق المساواة بينها وبين الرجل، حيث تخرج عن دورها التقليدي في الأسرة وتشارك بفاعلية في النشاط المنتج للمجتمع⁽²⁴⁷⁾.

(245) سامية الخشاب: النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة، مرجع سابق، ص 59 : 60 .

(246) إنجلز: أصل العائلة والملكية الخاصة والولادة، ترجمة: إلياس شاهين، دار التقدم، موسكو،

1970،

ص 129 .

(247) ليلى عبد الوهاب: تغير أدوار المرأة وتطور المجتمع، مرجع سابق، ص 136 .

وفي هذا السياق يرى "إنجلز" أنه كلما كان العمل داخل المجتمع أقل تطوراً وكانت كمية منتجاته وبالتالي ثروة المجتمع أقل حجماً ظهرت روابط الدم وكأنها مهيمنة بقوة شديدة على النظام الاجتماعي، ومن خلال هذه البنية الاجتماعية تنمو الملكية الخاصة (الفردية) وتتفاوت الثروات وتتطور إمكانيات الاستفادة من عمل الآخرين على أساس التناقضات الطبقة (248).

وهكذا يتضح إصرار "إنجلز" على أن التحليل التاريخي يجب أن يؤكد التفاعل بين نمط الإنتاج المتغير والشكل المتغير للأسرة، كما أن تناوله للأسرة بالبحث جاء مجملًا في ثنائيات معالجته لموضوع نمط الإنتاج، حيث حدد التغيرات التي تحدث في شكل الأسرة من خلال التغيرات في علاقات الإنتاج المادي كما تعكسها التغيرات التي تطرأ على أشكال الملكية (249).

وقد أكد "ماركس" أيضاً ذلك، حيث برهن على أن الرأسمالية في نموها تزعزع دعائم الأسرة القديمة وتعديل ليس فقط العلاقات بين الزوج والزوجة، بل أيضاً بين الآباء والأبناء، لذلك يرى "ماركس" أنه مهما ظهر اختلال العلاقات العائلية القديمة في ظل النظام الرأسمالي فظيماً ومكروهاً، فإن الصناعة الكبيرة تقدم الأسس الجديدة لأشكال عليا من الأسرة ومن العلاقات بين الجنسين عن طريق ذلك الدور الإيجابي الذي تمنحه للنساء والقاصرين والأطفال في الإنتاج المنظم اجتماعياً خارج دائرة الأسرة (250).

ومن هنا يتمثل التأثير الماركسي في دراسة الأسرة في التركيز على الحتمية التاريخية للأدوار الخاصة بالجنسين، وعلاقات الاستغلال التي توجد داخل المؤسسة

(248) L. Gollan, Iti, Marxism Science or Revolution in R. Black Burn, Ledgeology in Social Science Readings in Critical Social Theory, Fontor Collins, 1973, P. 370.

(249) إنجلز: أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة، مرجع سابق، ص 72.

(250) لينين وزيانوف وآخرون: الاشتراكية والمرأة، ترجمة: جورج طرابيشي، دار الآداب، بيروت، ص ص 56 : 57.

الزواجية، والأدوار والعلاقات التي يمكن أن تتولد من الثورة على هذه الأوضاع .
وإذا نظرنا إلى كتاب "إنجلز" (أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة) نجد أنه
يحتوي على أوضح العبارات التي تحدد مكانة التكاثر البشري في الأساس المادي
للمجتمع وبالتالي تعطي الأسرة دوراً مصيرياً في التنظيم الكلي للمجتمع . إذ يقول "
أن النظام الاجتماعي الذي يعيش الناس في ظله في فترة تاريخية معينة وفي دولة
معينة يتحدد بواسطة كل من نوعي الإنتاج ، وهما إنتاج وسائل الحياة، وإنتاج الإنسان
نفسه (أي مواصلة النوع)، أو مرحلة تطور العمل من ناحية، ومرحلة تطور الأسرة
من الناحية الأخرى" (251).

هذا ويرى كل من "ماركس" و "إنجلز" أنه في الطبقات العاملة المعتمدة لم يكن
هناك أساس مادي للأسرة، وبالتالي لم يكن لها مبرر للبقاء. أما في الطبقات المالكة
فإن الأساس المادي للأسرة المتمثل في تركيز الثروة وإرثها ينسخ كل ما عداه من
مؤثرات ويصبح هو المسيطر على جميع نواحي حياة الأسرة الإيجابية.

وقد أوضح "ماركس" أكثر من مرة في المجلد الأول من (الرأس مال) أنه في بدء
الحضارة الإنسانية كانت الأسر والقبائل بمفردها تدخل في علاقات فيما بينها، وذلك
بوصفها وحدات مستقلة وليس كأفراد، غير أنه كان يعتقد في البداية أن الشكل البدائي
للمجتمع هو الأسرة التي تولد عنها فيما بعد تجمع أكبر وهو القبيلة، وفيما بعد تنازل
"ماركس" عن هذه الفكرة، حيث أشار "إنجلز" في الطبعة الثالثة من (الرأس مال)
إلى أن دراسات "ماركس" المتعمقة عن وجود البشر البدائي قد جعلته يتصور أن
الأسرة لم تتحول إلى قبيلة، بل إن الشكل البدائي للمجتمع البشري كان على العكس هو
القبيلة المخلوقة تبعاً لمبدأ رابطة الدم، وبعد ذلك فقط عندما أخذت روابط الأسرة في
الضعف بدأت تتطور أشكال عائلية متباينة (252).

(251) ريتشارد أنكرو: المرأة والمشكلة السكانية في العالم الثالث، ترجمة: علياء شكري وآخرون،
1985،

(252) لينين وزيانوف وآخرون: الاشتراكية والمرأة، مرجع سابق، ص ص 57 : 58 .

كذلك فقد فطن "ماركس" إلى أهمية الأسرة من حيث وظيفتها الإنجابية في توفير العمال للمجتمع، لكنه لم يتطرق إلى دراسة تفاصيل تلك العملية، أما الماركسيون المحدثون فقد ركزت دراساتهم على التفسيرات التي تشير إلى وجود عوامل تحول دون انحلال الأسرة، وهي عوامل مستمدة من وظيفة الأسرة داخل نطاق التراكم الرأسمالي، حيث ساهمت الأسرة في السيطرة على توفير العمالة والمساهمة فيها، ومن ثم فإنها ساهمت في السيطرة على مستوى الأجور والتحكم فيها، كما يسرت بقاء الأسرة عن طريق تجميع دخل أفرادها في وعاء مشترك واحد⁽²⁵³⁾.

وهكذا فقد أصبح من الثابت أن العلاقات بين الرأسمالية وشكل حياة الأسرة كانت أكثر تعقيداً مما كانت تتصوره وجهات النظر المختلفة، إذ الشائع أن المشروعات الرأسمالية - في بداية ظهورها كانت تعتمد - على سبيل المثال - إلى تشغيل الأسرة ككل في مصانعها، أي أنها لم تكن تعتمد عليهم كأفراد متوافقة في ذلك مع الاتجاه التقليدي الذي يرى أن على الأطفال - شأنهم شأن الكبار تماماً - أن يشاركوا في العمل المنتج، وعلى الرغم من أن ذلك أدى إلى استغلال وحشي مؤلم للأطفال، من حيث العمل في ظل ظروف سيئة، سواء في المناجم أو المصانع، فإنه يمكن إرجاع ذلك أيضاً إلى جشع أصحاب العمل، كما أن توفير الأسرة للأيدي العاملة كان أمراً متوقعاً لدى أسر العمال الزراعيين، حيث اعتادت الجماعة المنزلية الاشتراك في الإنتاج، ولقد كان العامل المؤثر وراء تحطيم التماسك الاقتصادي للأسرة يرجع إلى حد كبير إلى أصحاب العمل أنفسهم، بالإضافة إلى التشريعات الليبرالية الجديدة التي أخذت تحرم استخدام الأطفال في العمل، أما الأمر الأخير والمهم في نفس الوقت فهو أن أشكال الحياة المنزلية السائدة اليوم قد تأثرت تأثيراً كبيراً بالأسرة البرجوازية، التي أصبح نمط حياتها يأخذ طريقه إلى الانتشار السريع بين الشرائح الطبقة الأدنى منها، أكثر من تأثير الرأسمالية بصورة مباشرة على العامل بأجر⁽²⁵⁴⁾.

(253) ريتشارد أنكرو: المرأة والمشكلة السكانية في العالم الثالث، مرجع سابق، ص 140 .

(254) أنتوني جيننز: مقدمة نقدية في علم الاجتماع، ترجمة: أحمد زايد وآخرون، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2002، ص ص 147 : 148 .

وعلى الرغم مما تعرض له تحليل "ستون" لتطور حياة الأسرة من انتقادات، وحاجته إلى بعض التعديلات، فإنه قد نجح في أن يطرح تصنيفاً مفيداً للتغيرات في أشكال حياة الأسرة، حيث يميز "ستون" بين ثلاثة مراحل في تطور الأسرة عبر الثلاثمائة عام التي درسها، بدءاً من القرن السادس عشر وحتى أوائل القرن التاسع عشر، ففي القرن السادس عشر ولسنوات عديدة قبل ذلك كان نمط الأسرة السائد هو ما أسماه "ستون" الأسرة القرايية المفتوحة، وعلى الرغم من أن هذا النمط من الأسرة كان يتمحور حول الأسرة النووية، إلا أن الوحدة المنزلية كانت تنتمي إلى المجتمع الأكبر وتندمج فيه، ولقد كانت علاقات الأسرة مثلها في ذلك مثل العلاقات في المجتمع الكبير تختلف جذرياً عن تلك العلاقات التي سادت فيما بعد، فالزواج لم يكن في الأساس يمثل محوراً للارتباط العاطفي على أي مستوى من مستويات البناء الطبقي، ثم ظهر بعد ذلك نمط آخر من الحياة المنزلية قد بدأ يتشكل لدى بعض الجماعات الاجتماعية المحددة دون غيرها، وهو ما أطلق عليه تعبير الأسرة النووية الأبوية المحدودة النطاق، والتي استمرت من بدايات القرن السادس عشر وحتى أوائل القرن التاسع عشر، وكان هذا النمط من الأسرة مقصوراً إلى حد كبير على المستويات الأعلى في المجتمع، حيث تعززت قوة رب الأسرة الرجل داخلها، وأصبحت الأسرة تمثل بصورة مضطربة وحدة نووية منفصلة ذات حدود واضحة، ثم ظهرت بعد ذلك الأسرة النووية المغلقة على حد حدودها وظلت هي الأساس في تنظيم الأسرة حتى العقود الأولى من القرن العشرين والتي تميزت بالعديد من السمات المميزة كالفردية العاطفية، غير أن هذا الانتشار الواسع لهذا النمط من الأسرة في المجتمع ككل لم يتحقق بسهولة، ولم يكن انتشاره عملية مضطربة بلا عوائق، فقد حدثت خلال تلك الفترة أشكال من الانتكاس والاضطراب التي شابت عملية التحول هذه (255)

هذا وقد حاول بعض كتاب الأسرة المشهورين ذوي الوجهة الراديكالية من أمثال

"الانج" و "ديفيد كوبر" خرق أعماق الأسرة النواة والكشف عن قدرتها التدميرية، حيث نظروا إلى الأسرة ليس على أنها مصدر الاستقرار والأمان، ولكن باعتبارها خالقة لمواقف يعتمد فيها أعضاؤها فقط اعتماداً عصابياً بعضهم على بعض. وقد استمدت هذه الفئة آراءها أساساً من علم النفس وكذلك من الفلسفة الوجودية عند (سارتر) (256).

ذلك أن "الانج" قد ذهب إلى أن الأسرة مؤسسة محطمة لكيان الفرد. فهي خطيرة على الأفراد والمجتمع، حيث أنها بالنسبة للفرد تحاصره بالعديد من قيود قيم الآباء التي تعوقه عن المشاركة في العالم الخارجي. وبالنسبة للمجتمع فإنها تفقد أفرادها القدرة على التغيير الذي يرجع إلى الخوف الذي يصبح لصيقاً بهم مما يصعب الهروب منه (257).

بالإضافة إلى ذلك فقد حاولت إحدى الحركات الاجتماعية الراديكالية المتمثلة في (الكوميون) إيجاد بديل آخر مناسب ليحل محل الأسرة الصغيرة، حيث أن مؤيدي هذه الحركات يرون أن تنظيم المجتمع في أسر صغيرة ليس ضرورياً أن يكون هو الترتيب الأمثل للإنسان. فالأسرة ليست هي المؤسسة المثلى لبعض الأفراد. بل يذهبون إلى أن المجتمع يجب أن يتيح مزيداً من الحرية لوجود أنماط معيشية جديدة، وذلك لأن (الكوميون) لا يعني فقط مجرد مجموعة من الأفراد يعيشون تحت سقف واحد لبعض المميزات العملية أو المادية، ولكن أفراداً لا يؤمنون بأسلوب الحياة في الأسرة الصغيرة المغلقة (258).

وهكذا، لم تنظر الماركسية إلى الأسرة على أنها واحدة من السمات العامة للمجتمع الإنساني، ولكنها نظرت إليها في سياق تحليلها لطبيعة المجتمع الرأسمالي وما يتميز به من طبقة، أي أن نظام الأسرة في رأي أنصار هذا الاتجاه قد وجد في

(256) السيد عبد العاطي السيد وآخرون: علم اجتماع الأسرة، مرجع سابق، ص 258 .

(257) سامية الخشّاب : النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة، مرجع سابق، ص 75 .

(258) المرجع السابق، ص 47 .

المجتمع استجابة لاعتبارات رأسمالية بحتة قوامها المحافظة على استمرار سيطرة الأفراد على الملكية. ومن هنا فقد أشار "ماركس" في كتاباته المبكرة إلى الزواج على أنه شكل من أشكال الملكية الخاصة ، كما يرى هذا الاتجاه أن النزاعات والخلافات الأسرية بين أعضاء الأسرة أمر طبيعي ونتاج لعدم المساواة في الحقوق والواجبات. وبالتالي فإن هذا الاتجاه لا ينظر إلى النزاعات والمشاجرات الأسرية على أنها تعبر عن سلبيات تقوض كيان الأسرة، بل لها إيجابيات تعود على بنيتها، مركزاً في ذلك على المصادر الرئيسية لوقوع النزاع أو الصراع وهي (المال والسلطة والثروة والمنافسة)، وبالتالي فإن الاتفاق والانسجام من وجهة نظر أصحاب هذا الاتجاه ما هو إلا وسيلة للتحكم في عملية الصراع داخل الأسرة (259).

أيضاً، جدير بالذكر هنا أن أيديولوجيا المرأة الجديدة تستمد جذورها الفكرية من الماركسية الحديثة، حيث تعتبر أن خطأ الماركسية القديمة هو اللجوء إلى الأساليب الاقتصادية لبناء مجتمع لا طبقي، بينما اللجوء إلى الأساليب الاجتماعية هو السبيل الوحيد لمجتمع خال من الطبقات والميول الطبقية. وتمثل الأسرة والأمومة في نظرة الماركسية الحديثة السبب وراء نظام طبقي جنسي يقهر المرأة حيث لا يرجع إلا لدورها في الإنجاب والأمومة. وإذا كانت السنن الكونية الطبيعية لديهم هي التي اقتضت هذا الاختلاف البيولوجي فلا بد من الثورة على هذه السنن الطبيعية والتخلص منها، بحيث تصبح الفروق البيولوجية بين الرجل والمرأة فروقاً اجتماعية متصلة بالأدوار التي يؤديها كل من الرجل والمرأة، وليست متصلة بالخواص البيولوجية لكل منهما، ومن ثم فإذا قام الرجل بوظيفة المرأة وقامت المرأة بوظيفة الرجل فإنه لن يكون هناك ذكر وأنثى وإنما سيكون هناك نوع آخر سوف يحدد طبيعة دوره في الحياة بحيث يجوز للأنثى أن تمارس دور الذكر والعكس، وبحيث لا يكون هناك أسرة

(259) عبد الوهاب جودة عبد الوهاب : الطلاق كآلية من آليات تفكك الأسرة المصرية، رصد للواقع واستكشاف ملامح المستقبل، مرجع سابق، ص ص 231 : 232 .

بالمعنى التقليدي وأبناء ولا رجل ولا امرأة وإنما أسر جديدة⁽²⁶⁰⁾.

وأخيراً فقد نظرت الماركسية إلى عملية التنشئة الاجتماعية في ضوء عملية الجدل بين ما هو تحتي وما هو فوقي. كما أنها أيضاً قد اهتمت بالاختلافات الحادثة في عملية التنشئة بين المستويات الطبقيّة المتباينة فما يسود الطبقات العليا من تنشئة يخالف ما هو حادث في المستويات الدنيا. فالفرد في طبقة معينة له من القيم الاجتماعية المحددة التي تؤثر في طبيعة العلاقات والأدوار الداخلية كما أيضاً تساهم في بلورة الوضع الاجتماعي في داخل الأسرة. ذلك الذي يتحدد في ضوء علاقة الأسرة بالمستوى الواسع (المجتمع)⁽²⁶¹⁾.

هذا واختلاف أساليب التنشئة الاجتماعية بين الطبقات لا يكون فقط في مجال أساليب تربية الأطفال. ولكن أيضاً في مفاهيم التأديب وطرق إظهار العواطف، بالإضافة إلى طموحات الآباء أنفسهم بالنسبة لأبنائهم⁽²⁶²⁾. وذلك لأن كل طبقة تختلف في تأثيرها على الأفراد وتختلف كذلك قيمها التي تتمسك بها وعاداتها، أي أن وجود الفرد الاجتماعي في أسرة معينة تنتمي إلى طبقة معينة يعكس المبادئ والقيم الاجتماعية لهذا الوجود مما يؤثر في الأسرة وفي طبيعة العلاقات والأدوار داخلها⁽²⁶³⁾.

ب - النظرية النسوية :

لقد أثار مفهوم النسوية ولا يزال جدلاً كبيراً حول تعريفه وكيفية فهمه عبر الحدود والثقافات المتباينة، حيث اختلف العلماء حول ما إذا كان الاتجاه النسوي هو حركة

(260) إيمان محمد عز العرب: ملامح التغير في الأسرة المصرية في ظل مجتمع المعلومات، في أحمد زايد، أحمد مجدي حجازي (محرري) الأسرة المصرية وتحديات العولمة، أعمال الندوة السنوية التاسعة لقسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 7-8 مايو 2002، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، 2003، ص 75.

(261) Scanzani L., and Scanazani J., Men, Women and Change: Graw- mc, Hill, New York, 1976, P. 14.

(262) سناء الخولي: الزواج والعلاقات الأسرية، مرجع سابق، ص 232.

(263) L. Scanzani and J. Scanzoni, "Men, Women and Change Op. Cit, P. 43.

اجتماعية تهدف إلى تحقيق مطالب معينة كما كانت الحركات النسائية في القرن التاسع عشر، والاتجاه النسوي في بدايته الأولى والذي نشط بفضل الثورة الفرنسية التي طالبت بحق المرأة في الحصول على التعليم، أم أنه حركة سياسية، أم اتجاه علمي يدرس ويحلل أوضاع المرأة في علاقاتها بالرجل في ظل ظروف اجتماعية وثقافات مختلفة، ومع ذلك الجدل الدائر حول مفهوم النسوية، فإنه يمكن تعريفه بأنه مجموعة من الحركات والإيديولوجيات المتعلقة بتحرير المرأة ومنحها حقوقاً مساوية لحقوق الرجل، ومعارضة سيطرة الرجل على اختلاف صورها، أي أن القضية الأساسية في الفكر النسوي هي النضال من أجل حصول المرأة على فرص متكافئة في الالتحاق بالتعليم وفي الأدوار المهنية⁽²⁶⁴⁾.

وعلى الرغم من الاختلاف الجوهرى بين الحركة النسوية في القرن التاسع عشر والحركة النسوية المعاصرة والذي يتمثل في أن الحركة الأولى كانت ترى أن الاختلافات البيولوجية هي التي جعلت مهمة المرأة الأساسية تنحصر في الأعمال المنزلية ورعاية الأطفال، وبالتالي فإن ذلك يعد هو العامل المسئول عن المعاملة القاسية وغير العادلة التي تلقاها المرأة من جانب المجتمع، أما الحركة النسوية التي تطورت خلال الستينيات من هذا القرن فقد تجاوزت تلك الاختلافات البيولوجية، حيث أرجعت الاختلافات بين الجنسين إلى عملية التطبيع الاجتماعي التي تشكل سلوك كل منهما، حيث تضع الثقافة المرأة من خلال هذه العملية في وضع اللامساواة، وذلك من خلال الأدوار التي ترسمها لها باعتبارها أم وزوجة فقط وتحرمها من الأدوار الخاصة بالرجل⁽²⁶⁵⁾. إلا أنه يمكن القول أن كافة الحركات النسوية تشترك في التقاليد الخاصة بالفكر التقدمي المتمثل في التنوير القائم على مبدأ التساوي في الحقوق بين البشر جميعاً، وهو ما جعل هذه الحركات تقوم كرد فعل للمعاملة غير العادلة للمرأة وللنساء

(264) Amrita Chhachhi, "Concepts in Feminist Theory – Consenses and Controversy, in Gender in Carilbean Development", UWI, Pat Mahomed a Katt. Shepherd (ed.), 1986, P. 11.

(265) Ibid., P. 11.

عموماً بسبب الجنس (266).

هذا وتتضمن النظرية النسوية ثلاث مدارس أساسية هي الاتجاه النسوي الفردي، والاتجاه الاشتراكي، والاتجاه الراديكالي المعاصر، ويهتم كل من الاتجاه الأول والثاني بقضايا المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كنتاج لمطالب الحركة النسائية الأولى في القرن التاسع عشر وحركة تحرير المرأة، في حين يركز الاتجاه الثالث على بعض القضايا المتطرفة حول المساواة كانعكاس للموجات الحديثة من الحركة النسائية، وخاصة في الستينيات والسبعينيات من هذا القرن والتي يطلق عليها البعض حركة التمركز حول الأنثى (267).

ويعد الاتجاه النسوي الفردي أو الليبرالي من أقدم الاتجاهات النسوية تاريخياً، حيث ترجع جذوره إلى الثورة الفلسفية التي عرفت بحركة التنوير في القرن الثامن عشر، وقد ظهرت هذه الحركة من خلال ما قام به "ستيوارت مل" و"هربرت تايلور"، حيث أصبحت المبادئ الليبرالية سلاحاً قوياً وهاماً في المطالبة بحق المرأة في الانتخاب، كما تم إحياء هذه الحركة بعد ذلك باستخدام نفس المبادئ وذلك لتأكيد عدم مساواة المرأة في المجتمعات التي يفترض فيها وجود الحرية والديمقراطية والعدالة (268).

ويهتم أصحاب هذا الاتجاه بحرية الفرد ومكانته باعتبار أنهما مستقلان عن علاقته بالأفراد الآخرين في المجتمع، كما يدركون استقلالية الفرد من منطلق أنها شيئاً فطرياً، وأن تحقيق هذه القيمة يكون من خلال النظام الاجتماعي المثالي الذي يقوم بإحكام المساواة في الحقوق المدنية والالتزام بها، وتوفير مجموعة من القواعد أو الضوابط السياسية التي يمكن للأفراد عن طريقها حماية وتأكيد هذه الحقوق المدنية

(266) David Bouchier, The Feminist Challenge, Schohen Book, New York, 1983, P. 84.

(267) فاتن أحمد علي: عرض تحليلي للاتجاهات الحديثة في دراسة المرأة، بحث غير منشور، كلية البنات، جامعة عين شمس، 1998، ص 4.

(268) David Bouchier, The Feminist Challenge, Op., Cit., P. 85.

وتتمثل الفكرة الرئيسية في الاتجاه النسوي الفردي أو الليبرالي في عملية التنشئة الاجتماعية، حيث يؤدي الأفراد من خلال هذه العملية نمطاً معيناً من السلوك والأدوار دون وعي منهم بذلك، إذ يتعلم الذكور النظرة المادية إلى العالم، والبعد عن العاطفة، أما الإناث فيتعلمن الطاعة والخضوع والتعبير عن المشاعر، وبذلك تصبح الأدوار النوعية هي أساس نظام المكانة الذي يضع المرأة في وضع متدن، غير أنه على الرغم من ذلك يرى أصحاب هذا الاتجاه إمكانية تغيير هذه الأدوار، وذلك من خلال عملية تدريب اجتماعي يتلقاه الذكور والإناث منذ الطفولة، بالإضافة إلى تحدي الأدوار النمطية التي من شأنها استمرار التحيز ضد النساء (270).

أما الاتجاه النسوي الاشتراكي أو الماركسي فيهتم بصفة أساسية بالعلاقة المتبادلة بين الرأسمالية والسلطة الأبوية، وتمتد الجذور الفكرية لهذا الاتجاه إلى نظرية "إنجلز" التي ذهبت إلى أن السلطة الأبوية قد نشأت اجتماعياً مع تطور نظام الملكية الخاصة، ومن ثم فإن قهر المرأة يعد من وظائف النظام الرأسمالي، ولذلك فقد رأى "إنجلز" أن رفع الوصاية عن المرأة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بخروجها إلى العمل والانضمام إلى صفوف البروليتاريا والكفاح من أجل الاشتراكية التي تعمل على تحرير كافة الفئات والطبقات الاجتماعية التي تعاني من القهر والاضطهاد (271).

ومن هنا فإن الفكرة الأساسية لدى النسويين الاشتراكيين تتمثل في الافتراض بأن الزواج البرجوازي يعاد إنتاجه في شكل صراعات وتناقضات المجتمع البرجوازي الأكبر، فالزوجات يمثلن العبيد أو الطبقة المضطهدة، بينما تمثل السلطة الأبوية في هذه الطبقة دور الملاك أو أصحاب الأعمال، وبذلك يشير هذا التحليل إلى الرجال كأعداء للنساء، وأن الصراع القائم بينهم يعد انعكاساً للصراع الأكبر الموجود في

(269) فاتن أحمد علي: عرض تحليلي للاتجاهات الحديثة في دراسة المرأة، مرجع سابق، ص 5.

(270) المرجع السابق، ص 5.

(271) David Bouchier, The Feminist Challenge, Op., Cit., P. 66.

المجتمع، حيث يتم استغلال النساء في سياق الرأسمالية، وبهذا المعنى فإن الرجال في ظل هذا النظام الاستغلالي مضطهدون، وبالتالي فإن مناداة النسوية الليبرالية بالمساواة مع الرجال ليس لها معنى بالنسبة للاشتراكية، وذلك لأنها تعنى المساواة مع جماعة تؤمن بالاضطهاد بالفعل في إطار نظام اجتماعي وسياسي فاسد⁽²⁷²⁾.

وفي إطار الاهتمام بالأسرة يناقش النسويون الاشتراكيون موضوع الأعمال المنزلية وما إذا كانت تدخل في اقتصاديات السوق أم لا، حيث نظر هؤلاء إلى أعمال النظافة والطهي ورعاية الأطفال على أنها لا يمكن أن تعد سلعاً تباع أو تتبادل، هذا بالإضافة إلى تأكيد هذا الاتجاه على الكيفية التي أصبحت بها المرأة حبيسة في مكانتها الاجتماعية المتدنية، وعلى أن العمل المنزلي، والجنس، وتربية الأطفال يمكن اعتبارهم من أكثر معوقات عملية المساواة، وذلك لأنها تساعد على خلق حالة نفسية تجعل عملية اللامساواة التي تلتصق بالمرأة تبدو كأمرأً طبيعياً⁽²⁷³⁾.

أيضاً فإن النسوية الراديكالية يمكن النظر إليها باعتبارها تطور جديد للفكر الاشتراكي، حيث لا يكفي أصحاب هذا الاتجاه بالمطالبة بمساواة المرأة مع الرجل، بل يعتبرونها أحد العناصر السامية، ومن ثم فإنهم يطالبون بخضوع الرجل للمرأة، وباستبعاد الرجال جميعاً من عالم النساء، كما ينظر هذا الاتجاه إلى التكوين البيولوجي للمرأة باعتباره ليس عيباً في حد ذاته، وإنما بمقدار ما تضيفه الثقافة أو المجتمع عليه، فالثقافة الأبوية تصف كل ما هو أنثوي بالتدني في مقابل كل ما هو ذكري، ومن ثم فإن دور الأم الذي تقوم به المرأة ثقافياً يجعلها مخلوقاً متدنياً بالنسبة للرجل⁽²⁷⁴⁾.

وقد استخدمت النسوية الراديكالية مفهوم السلطة الأبوية لوصف سيطرة الرجل التاريخية على المرأة، حيث يمارس الرجل قوته على المرأة بطرق عديدة تبدأ من

(272) Ibid., P. 67.

(273) Duelli. Klein. R, What we Want to do: Thoughts about Feminist Methodology, in G. Bomles and R. Duelli, (eds.), Theories of Women Studies, London, 1983, P. 37.

(274) فاتن أحمد علي: عرض تحليلي للاتجاهات الحديثة في دراسة المرأة، مرجع سابق، ص 6.

الإشباع الذاتي، والاستغلال الاقتصادي، والعمل المنزلي، والتحكم الجنسي، فكل أشكال العنف المستخدم ضد المرأة تعد دليلاً على رغبة الرجال لفرض سيطرتهم، كما نظر هذا الاتجاه إلى الزواج الأحادي على أنه المصدر الرئيسي لقوة الرجل، وبالتالي فإن الزواج بالنسبة للراديكاليين كالأسمالية بالنسبة للاشتراكيين، فهو يمثل قهراً للمرأة يعمل على تحطيم فرديتها وفساد عقول أطفالها، وفي مقابل ذلك يقوي من سلطة الرجل (275).

هذا ويمثل التاريخ أهمية خاصة بالنسبة للنسوية الراديكالية، حيث أنه على الرغم من أن كثيراً من أصحاب هذه الحركة قد نظروا إلى الاستغلال التاريخي للمرأة كوسيلة لنمو الوعي، إلا أنهم اهتموا بالبحث في مسألة أصول السلطة الأبوية، فإن لم تكن أصول هذه السلطة موجودة في الاختلافات البيولوجية أو في العلاقات الاقتصادية الرأسمالية فإنها يمكن أن تكون أبعد من هذا، ذلك أنها في الوقت الذي كانت فيه المرأة متساوية معه، حدث في أوقات تاريخية معينة أن حظى الرجال بالتفوق وتأسيس الحكم الأبوي، ومن هنا فقد سعى الباحثون في هذا المجال إلى الإجابة عن الأسئلة الخاصة بزمان وكيفية وأسباب حدوث هذه التحولات (276).

ج - نظرية القوة واتخاذ القرار :

تعد نظرية القوة واتخاذ القرار من أهم الاتجاهات النظرية التي قامت بدراسة ديناميات العلاقات الأسرية وبالتالي دراسة الطلاق، وذلك لأن ظاهرة الطلاق ترتبط إلى حد كبير بالقوة التي يتمتع بها الزوج أو الزوجة، ويهتم هذا الاتجاه بالقضايا التي تخص القوة التي تحظى بها المرأة شأنه في ذلك شأن الاتجاه النسوي الذي يسعى بدوره إلى زيادة تلك القوة وتمكين المرأة عن طريقها، كما يهتم أيضاً بالاستناد إلى الشواهد الإمبريقية المستمدة من الدراسات الخاصة بمجتمعات العالم الثالث.

وقد أصبح مفهوم القوة أحد الموضوعات الهامة في دراسات الأسرة منذ

(275) المرجع السابق ، ص 8 .

(276) Amrita Chhachhi, Concepts in Feminist Theory, Op., Cit., P. 5.

الستينيات، ويعد هذا المفهوم ذو أبعاد متعددة، وذلك لكونه يحتوي على علاقات متداخلة وعناصر بنائية، حيث أن القوة ما هي إلا عملية دينامية، وهو ما دفع بعض العلماء إلى تقديم هذا المفهوم لتوضيح عمليات التفاوض في علاقات القوة داخل الأسرة (277).

كذلك يمكن تحديد مفهوم القوة من خلال حصر عدد الأفعال التي يمكن عن طريقها قياس درجة قوة الشخص، وذلك من خلال استخدام مقياس لحصر عدد القرارات التي يتخذها كل من الزوج والزوجة كل على حدة، أو كلاهما معاً، بحيث أنه كلما زاد عدد القرارات التي اتخذت مستقلة كلما دل ذلك على قوة الشخص، كما يمكن تحديده أيضاً باستخدام تقسيم العمل بين الزوجين واتخاذ القرارات كمؤشر لدرجات القوة (278).

كما يشير مفهوم القوة إلى ثلاثة مفهومات أساسية هي: أساس القوة، وعمليات القوة، ونتائج القوة، ويستخدم أساس القوة للإشارة إلى مصادر القوة الاقتصادية والثقافية، بينما يشير مفهوم عمليات القوة إلى الطرق المتداخلة التي يقوم الأفراد باستخدامها أثناء محاولتهم للتحكم خلال عمليات التفاوض واتخاذ القرار، أما مفهوم نتائج القوة فيستخدم ليجيب عن السؤال الخاص بمن الذي يتخذ القرار أو من الذي يتحكم أو يفوز؟، ونتيجة لذلك فقد اختلفت الدراسات في معالجتها لمفهوم القوة، بالإضافة إلى اختلافها في الأبعاد العديدة التي تشير إليه ويمكن قياسها إمبيريقياً (279).

وفي هذا الإطار فقد أكد "هيل" على أهمية وجود مقاييس مقارنة لدراسة القوة واتخاذ القرار، والحاجة إلى تطوير مجموعة من المؤشرات لاختبار ديناميات القوة، بالإضافة إلى تطوير المقاييس التي تعتمد على ملاحظة ديناميات القوة داخل الأسرة، والنظر إلى هذا المفهوم بوصفه متغيراً مستمراً يبدأ من قوة مطلقة لأحد الزوجين، إلى

(277) Samia Kadry, Women's Activities and Status: The Case of Bedouin Women in Sinai, The Hague, October, 1990, P. 7.

(278) إجلال حلمي: دراسات عربية في علم الاجتماع الأسري، مرجع سابق، ص 130 .

(279) المرجع السابق، ص 128 .

توازن للقوة بينهم ثم إلى استقلال ذاتي للثنتين معاً (280).

هذا وتعد نظرية المصادر من أهم الاتجاهات النظرية التي يمكن من خلالها دراسة بناء القوة داخل الأسرة، حيث تفترض هذه النظرية أن سلطة اتخاذ القرار إنما تأتي من المصادر التي يقوم الأفراد عن طريقها بالوفاء بالاحتياجات الزوجية والأسرية، وأن من أهم المصادر التي تعمل على زيادة سيطرة الزوج أو الزوجة، المكانة الاجتماعية للزوج، والمستوى التعليمي للزوجة مقارنة بالزوج، والعضوية في المؤسسات المختلفة، والتنشئة الاجتماعية، ودورة حياة الأسرة، والقهر الجسدي أو البدني (281).

وإلى جانب ذلك، تهتم نظرية المصادر المعيارية بالتركيز على العنصر الثقافي نظراً لخطورته المتمثلة في أن تباين الثقافات يؤدي إلى اختلاف المعايير الخاصة بتأثير الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية بالزيادة أو النقصان، فعلى سبيل المثال كانت الثقافة التقليدية في الماضي تؤدي دوراً مميزاً في حياة الزوجين اللذين تم تنشئتهما وفقاً للنموذج الخاص بوالديهما، والذي يقوم على اختلاف الأدوار وفقاً للجنس وسلطة الرجل المطلقة على الأسرة، أما مع التغيرات التي شهدتها المجتمعات حديثاً فقد وجد نموذجاً آخر جديداً لا يعرف التمايز على أساس الجنس، حيث حدث تحولاً كبيراً في نظرة المجتمع إلى المرأة ومركزها الاجتماعي حتى أصبحت تحظى بنفس مكانة الرجل، بل وتتفوق عليه في أحيان كثيرة (282).

وأخيراً فقد تمكنت "روتشيلد" من التوصل إلى عدداً من المؤشرات المعبرة عن قوة المرأة، وذلك من خلال القيام ببعض الدراسات العملية في العديد من المجتمعات، وقد ذهبت "روتشيلد" في ذلك إلى أن قوة المرأة قد تستمد من الرجل كقوة الإنجاب وخاصة إنجاب الذكور، وقوة الزواج القائم على الحب المتبادل، والقوة القائمة على المكانة الاجتماعية أو الوضع الاجتماعي لكل من الوالد والزوج ومدى ثرائهما، كما

(280) Samia Kadry, Women's Activities and Status, Op., Cit., P. 9.

(281) إجلال حلمي: دراسات عربية في علم الاجتماع الأسري، مرجع سابق، ص 139 .

(282) المرجع السابق، ص 139 .

أنها قد تستمد من ممارسة الأنشطة الاقتصادية التي تدر دخلاً مستقلاً لها عن الرجل، وبذلك يمكن للمرأة الحصول على القوة بشكل مستقل عن الرجل، وقد يمكنها أيضاً الجمع بين هذين النوعين من القوة، حيث أن وجود أحد نوعي القوة لا يلغي إمكانية وجود النوع الآخر⁽²⁸³⁾.

3- اتجاه ما بعد الحداثة :

يقصد بعصر الحداثة العصر الذي امتد منذ بدايات الثورة الصناعية التي نقلت المجتمع من النمط التقليدي إلى النمط الحديث في جميع مجالات الحياة، وقد أسهم في صياغة مفهوم ما بعد الحداثة مجموعة من أبرز الباحثين في مجالات النقد الأدبي والفلسفة وعلم الاجتماع⁽²⁸⁴⁾.

وقد أشار "إدجار" و"جليزر" أبرز ممثلي هذا الاتجاه إلى التغيرات أو التحولات التي يمر بها العالم كله الآن، سواء في البلدان النامية أو البلدان المتقدمة مؤكداً أن كافة المجتمعات قد اتبعت نموذجاً للتغير الأسري، فالأطفال يعيشون على نحو مضطرب معظم فترات طفولتهم داخل أسرة يرعاها أحد الأبوين فقط، وذلك إما بسبب تجنب الزواج في حد ذاته أو بسبب الزيادة الكبيرة في حالات الطلاق .

ولقد أشارا إلى أن هناك تغييراً مصاحباً للحداثة، يتمثل في ذلك الارتفاع المستمر في متوسط العمر البشري، وخاصة أعمار النساء، مما يفرض مشكلات فيما يتصل باستمرار وجود علاقة واحدة ملزمة، ويفتح المجال أمام فرصة التغير في طبيعة العلاقة الحميمة على مدى حياة الفرد. فالمسنين مثلاً لا سيما النساء يواجهون مشكلة اختيار علاقات مشاركة جديدة، عندما يتوفى رفقاء حياتهن من الرجال قبلهن، أو يخترن تكوين علاقات صداقة مع نظرائهن من المعمرات وهي علاقات يمكن أن تستمر لفترات طويلة⁽²⁸⁵⁾.

(283) ريتشارد أنكرو وآخرون: المرأة والمشكلة السكانية في العالم الثالث، مرجع سابق ، ص 174 .
(284) السيد يس: الوعي التاريخي والثورة الكونية، حوار الحضارات في عالم متغير، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 1995، ص 152 .
(285) دون إدجار وهيلين جليزر: الأسرة والعلاقات الحميمة، مسارات الحياة الأسرية وإعادة بناء الحياة

وفي هذا الإطار يؤكد "جيدنز" على أن فهم الممارسات الاجتماعية يمكننا من أن نفهم الطريقة التي يتشكل بها المجتمع ويرى أن المجتمع يخلق ويعاد إنتاجه لا من خلال فرد واحد ولكن من خلال المشاركين في كل موقف اجتماعي⁽²⁸⁶⁾.

ومن هنا قدم "جيدنز" مفهومه عن الأسرة، خاصة رؤيته لمفهوم العلاقات الأسرية الحميمة وعلاقتها بالتحويلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الجارية. كما أشار إلى أن النظم الجديدة - وخاصة نظم السوق - قد غيرت طبيعة الصداقة ونظراً لأن النظم الإدارية لها مسارات روتينية لا شخصية وغير خاضعة للمعايير الأخلاقية، فإن العلاقات الشخصية المبنية على الإخلاص والثقة تصبح جزءاً أساسياً من الحياة الحديثة⁽²⁸⁷⁾.

هذا وتعتبر التغيرات غير الشخصية هي مصدر للاضطراب والخلل في بناء المجتمعات، حيث يشعر الأشخاص أن حياتهم الخاصة عبارة عن سلسلة من المتاعب وأنه يوجد وراء هذا الإحساس بالمأزق تغيرات غير شخصية في بناء المجتمعات، ولكنهم لا يحددون - عادة - طبيعة الاضطرابات التي يعانون منها، ولا يعرفونها في حدود التغير التاريخي والتناقض النظامي لأنهم لا يتمتعون بخاصية الرصد التي تعتبر ضرورية لفهم الموقف المتبادل لكل من الإنسان والمجتمع، وليس لديهم الوعي بما تحمله هذه الرابطة بين المجتمع والإنسان من مغزى بصدد طبيعة موقفهم التاريخي، ووضعهم في المجتمع وأنواع صياغة التاريخ التي تتعين عليهم المشاركة فيها، ولا

الخاصة، ترجمة: عمر عبد الرحمن شلبي، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد 139، فبراير 1994،

ص 63 : 65 .

(286) أحمد زايد: " أفاق جديدة في نظرية علم الاجتماع ونظرية البنية عند جيدنز"، المجلة الاجتماعية القومية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناائية، القاهرة، المجلد 33، العددان الأول والثاني، يناير - مايو 1996، ص 59 .

(287) A. Giddens, The Consequences of Modernity, Cambridge, Polity Press, 1990, P. 85.

يمكنون من تصحيح اضطراباتهم الشخصية بطرق معينة تتمثل في ضبط التحولات البنائية التي تكمن وراء هذه الاضطرابات، وهناك تغيرات أساسية ترجع إلى وقائع تاريخية أصبحت الآن مجرد تاريخ مضي، ولذلك فإن التاريخ الذي يؤثر في كل إنسان يعيش في الفترة الراهنة هو تاريخ العالم بأكمله، ففي حدود هذه الفترة التي يمر بها العالم، تحول سدس جنس البشر من حالة الإقطاع وحالة المجتمع المتخلف، إلى حالة المجتمع الحديث والمتقدم والجموعي⁽²⁸⁸⁾.

وعلى الرغم من اتفاق علماء الاجتماع على أهمية دراسة المشكلات الاجتماعية وتحديدهم للظاهرة موضوع الدراسة إلا أن اتجاهاتهم النظرية إزاء تحليل المشكلات وتفسيرها قد اختلفت ويرجع ذلك إلى سببين: الأول يكمن في أن الظاهرة الاجتماعية الواحدة يمكن تحديدها وتعريفها من خلال طرق متباينة وذلك لأن كل عالم في تفسيره للظاهرة يتبنى مدرسة فكرية معينة تملي عليه اختيار نموذج معين يتم في ضوءه تحديد مشكلة الدراسة ومنهج التحليل والإطار النظري المرجعي المستخدم في تفسيرها، والسبب الآخر يرتبط بحقيقة جوهرية وهي أن علم الاجتماع ذاته يعد نتاجاً اجتماعياً أو بمعنى آخر أن نظريات ومفاهيم علم الاجتماع قد تشكلت من خلال ظروف اجتماعية وسياسية واقتصادية معينة⁽²⁸⁹⁾.

كما أن هناك ضرورة للتمييز بين اضطرابات الوسط الشخصية وقضايا البناء الاجتماعي العامة، إذ أن "الاضطرابات" تحدث داخل شخصية الفرد ذاته، وتقع في حيز علاقاته المباشرة مع الآخرين، وهي تتصل بذاته وبمجالات الحياة المحدودة التي يعيها بصفة شخصية ومباشرة. أيضاً ضرورة الاهتمام بنظم المجتمع السياسية والاقتصادية كأساس لصياغة أية مشكلة ووضعها في منظورها الصحيح، وإن من المهم التعرف على القيم وتهديداتها لصياغة القضايا الكبرى والتي تؤدي للاضطرابات

(288) سامية خضر صالح: دراسات سوسيولوجية معاصرة، مرجع سابق، ص 32 : 33 .

(289) محمد الجوهري وآخرون: علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص 37 : 39 .

الشخصية، فمن أجل صياغة القضايا والاضطرابات يتعين علينا أن نسأل عن القيم التي كانت موضوع اهتمام وتقدير وإعزاز ثم صارت عرضة للتهديد، وفي حالتها التهديد والتدعيم والتحويلات يتعين علينا أن نسأل عن التناقضات الكامنة في البناء. ومن المهم استخدام المنظور الاجتماعي التاريخي الكبير لتفسير مشكلات العصر وأزماته، وهنا يشير "ميلر" إلى أن كثيرين من الباحثين أو العلماء قاموا بتفسير القضايا الجماهيرية الكبرى والاضطرابات الخاصة في حدود "الطب النفسي"، ولكن محاولتهم هذه ليست إلا وسيلة لتحاكي المشكلات الكبرى للمجتمع الحديث. فلا يمكن تحديد مشكلات الفراغ مثلاً دون تفسير لمشكلات العمل (290).

خاتمة:

وبعد، فلقد تبين من عرض إسهامات النظريات المختلفة المفسرة للتغير الاجتماعي تعدد وجهات النظر واختلافها بشأن تحديد العوامل الأساسية التي يمكن في ضوءها تفسير التغير الاجتماعي في المجتمع. كما تبين أيضاً من عرض موقف كل من الاتجاهات المحافظة والاتجاهات النقدية واتجاه ما بعد الحداثة من دراسة الأسرة وتأثير التحويلات الاجتماعية والاقتصادية عليها اختلاف نظرة هذه الاتجاهات النظرية لموضوع التغير الاجتماعي وكيفية تأثير الأسرة به.